محضر الجلسة رقم 166

التاريخ: الثلاثاء 19 ذو القعدة 1445هـ (28 ماي 2024م).
الرئاسة: المستشار السيد فؤاد قديري، الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وثلاثة وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة العاشرة بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد فؤاد قديري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم
والحمد لله حمدا لا ينفذ ولا يتناهى.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،
السيدات المستشارات المحترمات،
السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، وطبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، تخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في معالجة النقط المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة المباركة، أعطي الكلمة للمحترم السيد أمين المجلس السي جواد الهلالي لإطلاعنا على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة لكم السي جواد.

المستشار السيد جواد الهلالي أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،
السيدان الوزيران المحترمان،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بناء على مقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بعشر طلبات لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 28 ماي 2024، وبعد إحالة هذه الطلبات إلى الحكومة أعربت عن مواقفها منها كالتالي:

أولا: التفاعل مع الطلبات الثلاثة المقدمة من:
- السيد محمد البكوري، رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار؛
- السيد عبد الكريم الهمس، رئيس فريق الأصالة والمعاصرة؛
- السيد لحسن حداد، عضو الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية؛

ثانيا: استعداد الحكومة للتفاعل، في جلسة لاحقة، مع طلبات كل من:
- السيد عبد الرحمان وافا، عضو فريق الأصالة والمعاصرة؛
- السيد عبد اللطيف مستقيم، رئيس فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب؛
- السيدة فتيحة خورتال، عضو فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب؛
- السيد خالد السطي؛

ثالثا: وأخيرا، تعذر التفاعل مع طلبات كل من:
- السيد محمد حنين، عضو فريق التجمع الوطني للأحرار؛
- السيد عبد السلام اللبار، رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية؛
- السيدة فاطمة زكاغ، عضو مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

وبالنسبة لأسئلة السيدات والسادة أعضاء المجلس، فقد تم التوصل في الفترة الممتدة من 21 ماي 2024 إلى تاريخه، بما يلي:

- الأسئلة الشفهية: 205 سؤالا؛
- الأسئلة الكتابية: 10 أسئلة؛
- الأجوبة الكتابية: 20 جوابا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين المحترم.

إذن نستهل جدول أعمال هذه الجلسة.. نعم الأستاذة فاطمة؟

في إطار التسيير والتنبيه للضوابط؟

تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

على ما أظن أنه حسمنا في النظام الداخلي ديال مجلس المستشارين، والمادة 168 راها واضحة، يعني على الأمين أنه يذكر طلبات تناول الكلمة بالمواضيع ديالها، ومادام أن السيد الأمين ماكانش أمين فالإخبار ديال الشعب المغربي وديال السادة المستشارين كاملين، بالموضوع ديال طلب تناول الكلمة، فأنا علي أنني نخبر الشعب المغربي بطلب تناول الكلمة اللي تقدمت بها مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وهي الاستمرار ديال القرارات التعسفية وغير القانونية للطلبة ديال كليات ديال الطب.

وهاذ الشي راه غير معقول أن غادي نوليو ومن الناحية ديال أن الأمين كيقولينا عشر طلبات تناول الكلمة اللي كاينة، وتم التوافق على الاستجابة للبعض منها والبعض الآخر، فهنايا هاذ الشي غير مقبول، لأن ولات الحكومة

كتستهتر بهاذ المؤسسة وكتستهتر خاصة بالمعارضة فهاذ المؤسسة، وهاذ الشي راه غير مسموح.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

أولا، نقطة نظام لا علاقة لها بالمادة 167، على ما فهمت لأنها المادة 167، التي تعطي الحق للمستشارة أو المستشار في تناول الكلمة في إطار نقطة نظام، لتنبيه الرئاسة إلى خلل أو خطأ في التسيير ولتنبيهه للضوابط، أولا.

أنا تركت لك المجال إكراما لك، واعتبارا لأهمية الموضوع المطروح للنقاش اليوم، أنا بكل صدق، السيدة المستشارة المحترمة، تتبعت أطوار الجلسة الماضية، جلسة الأسئلة الشفهية، وتصورت على أن موضوع أو النقاش المرتبط بموضوع تناول الكلمة، استنفذ مطلبه، ولكن على ما يبدو أنه لايزال يثير نوعا من النقع القانوني والنقع اللغوي، والنقع المعرفي.

هاذ الموضوع بكل صدق وبكل موضوعية، احنا تداولناه بالأمس في اجتماع المكتب، وقررنا بأنه يحال على ندوة الرؤساء، حيث تتواجد كافة مكونات المجلس لتقليب النصوص المؤطرة لهاذ الموضوع على كافة جوانبها:

أولا، للخروج من جدال عقيم، عميق صحيح، عقيم، لن يقدم ولن يؤخر، وكذلك للحفاظ على صورة هذه المؤسسة الدستورية، ولكن إلى حين انعقاد هاذ الندوة، غادي نجاوبك السيدة المستشارة المحترمة، لأنك اتهمتي السيد الأمين بانعدام الأمانة، اسمحي لي.

أولا، المادة 168 واضحة وضوح الشمس في كبد السماء، وتمشي فقط للعبارة الأخيرة في الفقرة الثانية منها، اللي كتقول بأنه "البرمجة ديال المواضيع تتم بالاتفاق مع الحكومة"، واحنا فهاذ الإطار مقيدين إلى جانب هاذ المادة اللي فالنظام الداخلي الذي صادقت عليه المحكمة الدستورية والذي أصبح امتدادا للدستور.

نحن مقيدون بقرارات سابقة للمجلس الدستوري الذي أصبح بعد ذلك محكمة دستورية، وأنا أحيلك على القرار 13/924 وعلى القرار 13/942.

صحيح أن تلاوة الإعلانات، السيدة المستشارة المحترمة، الأستاذة فاطمة، فيها مجال تلزمنا به النصوص القانونية كمكتب، مثلا: العدد الإجمالي للأسئلة الكتابية المطروحة المادة 296 من النظام الداخلي.

كذلك، القرارات الصادرة على المحكمة الدستورية بخصوص إلغاء الانتخاب أو شغور مقعد: المادة 8 من النظام الداخلي، أو انتخاب أعضاء جدد داخل المجلس المادة 2 من النظام الداخلي.

ماعدا ذلك القرار متروك لتقدير مكتب المجلس وهو صاحب الاختصاص، ونحيلك على المادة 54 من النظام الداخلي، السيدة المستشارة المحترمة، اللي كتعطي للمجلس إمكانية الرد كليا أو جزئيا، وفي هاذ الباب كذلك مكتب المجلس والمجلس من خلال مكتبه مقيد بقرار للمحكمة الدستورية، حامل لرقم 19/93.

نحن داخل مؤسسة دستورية محترمة لها قدسيتها ولها حرمتها وليس من المعقول أن يحشر بمكتب المجلس في زاوية ضيقة أو أن يجبر على إصدار أحكام قيمة بخصوص شركاء داخل الحكومة أو مؤسسات عمومية أو أن يجبر اعتماد الصياغة فيها نوع من التجريح أو تشتم منها رائحة الاتهامات.

كنظن بأن التفسير واضح للنص الله يجازيك بخير الأستاذة، واحنا إن شاء الله داخل ندوة الرؤساء غادي نحسمو فهاذ المشكل.

شكرا جزيلا.

إيلا اسمحتي، السيد الرئيس، كنظن راه وضحت بما فيه الكفاية، رجاء، رجاء، رجاء، أنا أعتذر للأمين نيابة عن الأستاذة.

السي لحسن تفضل.

المستشار السيد لحسن نازهي:

لا غير تساؤل اللي مزيان، مزيان هاذ التوضيح اللي قلتي السيد الرئيس، غير التساؤل اللي خصنا نعرفو هو ما هو المستجد فهاذ المرحلة السابقة إلى الآن، كانت كتتلى علينا المواضيع ديال طلب الكلمة، الآن لا، إذن كاين شي مستجد بغينا نعرفو المستجد.

السيد رئيس الجلسة:

طلبات تناول الكلمة لا ترد بشكل سؤال مباشر، وتحمل بين ثناياها أرقاما ومعطيات وإحصائيات وتقييم وربما أحكام تستلزم رد الحكومة، احنا ما يمكنش أن نحل محل فريق محترم أو مجموعة محترمة ونصدر أحكام قيمة انطلاقا من الصياغة اللي كنتوصلو بها.

وهنا تكلمت على التقدير اللي تاركو المشرع لمكتب المجلس، إيلا شاف بأن هاذ الصياغة فيها تجريح وفيها إساءة ماشي فقط للشريك ولكن إساءة لينا كمجلس، فعندو الحق ما يقرهاش، ولكن أشياء، أستاذة الله يخليك وما غتزيديش معايا فالقانون أستاذة، أنا ذكرتك به وأنا كنحيلك عليه.

شكرا.

تفضلوا السي حنين.

المستشار السيد محمد حنين:

استمعنا إلى اتهامات خطيرة وهذا لا يستقيم مع المنطق، نحن كلنا تقدمنا بطلبات تناول الكلمة واستمعنا على أن الحكومة تعذر عليها التجاوب مع طلباتنا، ولم نحتج على أنه لم نسمع المواضيع التي من أجلها طلبنا تناول الكلمة.

هاذي مؤسسة لها سمعتها ولها أهميتها، وهاذ النقاش السيد الرئيس أنتم ذكرتم به، هاذ النقاش خصو يكون ماشي المكان ديالو هو هذا، هذا في ندوة الرؤساء، هاذ الجلسة هاذي تينتظرو منها المواطنين مناقشة القضايا التي تهم حياتهم اليومية وهاذ الشي علاش احنا هنايا.

ولذلك، نحن لسنا في حاجة إلى مزايدات أو شي واحد يوضع راسو فوق

القانون، لذلك السيد الرئيس، أنا تنهنأكم على التوضيحات التي تفضلتم بها وأتمنى أن تضع حدا لهذا النقاش العقيم الذي نسمعه ويتكرر كل أسبوع ويأخذ منا وقتا، نحن ما مستعدينش باش نبقاو نضيعوه فهاذ الجلسات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الآنية الموجهة لقطاع الداخلية حول "أسواق الجملة والأسواق الأسبوعية" والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار.

الكلمة لأحد السادة المستشارين باسطي السؤال، السي زكرياء اتفضل.

المستشار السيد محمد زكرياء ابن كيران:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، عن تأهيل أسواق الجملة والأسواق الأسبوعية نسائلكم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني الآني في نفس الموضوع للفريق الحركي.

تفضل السي مكاوي.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم السيد الوزير المحترم، حول التدابير الحكومية المتخذة لتأهيل أسواق الجملة والأسبوعية وتطوير آثارها القانوني والتشريعي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الثالث في نفس الموضوع لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السي عبد الإله لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن تأهيل وتطوير أسواق الجملة والأسواق الأسبوعية نسائلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر الآن للسؤال الآني الرابع في نفس الموضوع وفي نفس المحور.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم السيد الوزير المحترم حول برنامج عمل الوزارة لتأهيل وتطوير أسواق الجملة والأسواق الأسبوعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على الأسئلة الأربعة، تفضلوا.

السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يبلغ عدد أسواق الجملة الرسمية للخضر والفواكه بالمغرب 30 سوقا مهيكلا، إضافة إلى 8 أسواق موازية غير مهيكلة، ويقدر معدل مداخيل هذه الأسواق على مستوى الجماعات الترابية ما يفوق 400 مليون درهم سنويا، فيما يصل معدل رقم المعاملات إلى ما يفوق 7 ملايير درهم سنويا.

إلا أن هذه الأخيرة تعرف مجموعة من الاختلالات في مجالات التنظيم والتدبير وآليات الاشتغال، مما يساهم في ضعف قدراتها الاستقطابية لتسويق المنتجات، وكذا مستوى الخدمات الواجب توفيرها للمنتجين والتجار والمستهلكين على حد سواء.

وفي إطار مقاربة تروم خلق التكامل اللازم بين السياسات القطاعية، يتم بلورة رؤية مشتركة وموحدة لإصلاح هذا القطاع، حيث تم التوقيع في سنة 2020 على اتفاقية شراكة بين الوزارات المعنية: الداخلية، الفلاحة والصيد البحري، الصناعة والتجارة والمالية، تحدد التزاماتها بخصوص إحداث 12 سوقا جهويا للجملة من الجيل الجديد، تتوفر على جميع التجهيزات والخدمات الضرورية وتعتمد نظام اشتغال وتدبير عصريين.

وتتجلى هذه الرؤية المشتركة في خارطة طريق وطنية ترتكز على مخططات جهوية يتم تحضيرها وفق مقاربة تشاركية بين جميع الفاعلين، وبناء على مخرجات المخطط الوطني التوجيهي لأسواق الجملة للخضر والفواكه، في صيغته المحينة والمحال على جهات المملكة من أجل تكييفه وفق الخصوصيات المحلية والجهوية، حيث قامت وزارة الداخلية بالإعلان عن طلبات عروض من أجل إعداد هذه المخططات، بالنظر للإمكانيات التقنية والبشرية المحدودة على المستوى الجهوي من جهة، وللإسراع بإعداد خارطة الطريق المذكورة من جهة أخرى.

هذا، وفي انتظار إعداد هذه الخريطة، يتم حاليا إنجاز سوق الجملة من الجيل الجديد على مستوى مدينة الرباط، كما يتم التحضير لإنجاز 6 أسواق أخرى من الجيل الجديد على مستوى كل من جهة فاس- مكناس، بعمالة مكناس، وجهة الشرق بإقليم بركان، والتي تم تمويل الدراسات التقنية المتعلقة بها من طرف وزارة الداخلية، بالإضافة إلى جهة مراكش-أسفي، وسوس-ماسة والدار البيضاء- سطات، وبني ملال- خنيفرة.

ونظرا لأهمية إصلاح الإطار القانوني الخاص بأسواق الجملة للخضر والفواكه، تعمل وزارة الداخلية على إعداد إطار قانوني خاص بهذه المرافق، يهدف إلى تنظيم إحداثها وتأهيلها وتحديد التجهيزات والخدمات الضرورية اللازم توفرها بها.

بالإضافة إلى تجاوز أنماط التدبير الحالية التي تساهم بشكل كبير في استفحال المشاكل التي يعرفها هذا القطاع، وذلك من خلال اعتماد أساليب حديثة في التدبير.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

من جهة أخرى، تعتبر الأسواق الأسبوعية مرفقا اقتصاديا يساهم في التنمية واستقرار الساكنة المحلية من خلال تقريب خدمات القرب وتوفير الحاجيات الأساسية من المواد الغذائية والمستلزمات الضرورية، ومصدرا ماليا مهما للجماعات، حيث يبلغ عددها 822 سوقا، يتواجد منها 753 بالمجال القروي و69 بالمجال الحضري.

ومن أجل تأهيلها وعصرنتها، تم إعداد برنامجا وطنيا طموحا، يروم تجاوز الاختلالات التي تعرفها هذه الأسواق، والمتمثلة أساسا في تقادم البنيات التحتية وهيمنة الوسطاء وضعف المهنية وغياب مخطط للتنظيم والعرض، وذلك في إطار تشاركي مع كل من وزارة الفلاحة والصيد البحري، والتنمية القروية، ووزارة التجارة والصناعة.

ويهدف هذا البرنامج إلى تنظيم فضاءات الأنشطة الاقتصادية، لاسيما الأسواق الأسبوعية بالجهات، وإنعاش المنتجات المحلية، وكذا تحسين جاذبية المجالات الترابية وتقوية تنافسية التنمية المستدامة وخلق فرص الشغل وتحسين ظروف العرض والاشتغال بالنسبة للتجار والحرفيين ورواد الأسواق، من خلال تدارك النواقص المسجلة على مستوى الأسواق الأسبوعية.

كما سيخصص لهذا البرنامج غلافا ماليا أوليا مهما يقدر بمليار درهم، سيتم تمويله من طرف كل من وزارة الداخلية بـ 500 مليون درهم، ووزارة الفلاحة والصيد البحري بـ 250 مليون درهم، ووزارة الصناعة والتجارة بـ 250 مليون درهم.

وبالموازاة مع هذه الإجراءات، تعمل الوزارة على المواكبة المالية والتقنية والقانونية للجماعات من أجل تطوير وعصرنة المرافق والتجهيزات العمومية المحلية ذات الطابع التجاري، خاصة الأسواق الأسبوعية.

وتندرج هذه المواكبة ضمن رؤية جديدة للإصلاح، ترتكز على مجموعة من المبادئ، تهم عصرنة هذه التجهيزات وتجويد خدماتها وتطوير طرق تدبيرها، وذلك من خلال توفير الدعم المالي والتقني، خاصة بالنسبة للجماعات التي تعرف نقصا حادا في تجهيز هذه المرافق.

وفي هذا السياق، وعلى سبيل الذكر، تفرض مراقبة على المذابح القروية المتواجدة بالأسواق الأسبوعية من طرف المصالح البيطرية المختصة، قصد ضمان جودة المذابح واللحوم.

كما تقوم لجان المراقبة المختلطة بزيارة دورية لمختلف الأسواق، بهدف التحقق من مطابقة المواد المعروضة للشروط الصحية، وكل مخالفة يتم ضبطها تتخذ في شأنها الإجراءات اللازمة، بما فيها إتلاف المواد والمنتجات غير الصالحة للاستهلاك.

والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة بداية لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد زكرياء ابن كيران:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

للأسف الشديد، غالبية الأسواق الأسبوعية وأسواق الجملة لم تتمكن من القيام بالأدوار المنوطة بها بالشكل المطلوب، وفقا لتطلعات مرتفقيها لأسباب مجتمعة في سواء التدبير وغياب توزيعها المجالي المتوازن، ناهيك عن انعدام الصيانة والتأهيل وضعف بنياتها التحتية.

ولتجاوز هذه المعضلات، باشرت وزارتكم رفقة بقية القطاعات الوزارية الشريكة تنزيل برنامجا لتأهيل الأسواق الأسبوعية، إضافة إلى إحداث أسواق جهوية للجملة من الجيل الجديد.

السيد الوزير،

ننوه بالمجهودات الهامة التي بذلتها الحكومة من أجل تأهيل الأسواق الأسبوعية بالوسطين القروي والحضري، وجعلها ترقى إلى مستوى تطلعات المواطنات والمواطنين وفق جيل جديد ينسجم مع حاجياتهم المتجددة ويوفر بنى تحتية توفر أكبر قدر من الخدمات بشكل يوازي بين التسويق المباشر للمنتجات وضمان سلامتها، ويرقى بمعايير النظافة والجودة وينهي مع تعدد المتدخلين والمتضاربين.

كما نثمن ما قمتم به فيما يخص تحديد الإطار القانوني المنظم للأسواق الأسبوعية وأسواق الجملة، تماشيا مع هاته الدينامية الجديدة، في إطار تحقيق الملاءمة والانسجام مع المقتضيات القانونية التنظيمية للجماعات.

وفي هذا الباب، ندعو إلى مواكبة الجماعات فيما يخص تدبير هاته المرافق لتمكينها من تبني آليات حديثة ومبتكرة لتدبير الأسواق الأسبوعية، واعتماد التكنولوجيات الحديثة والرقمنة على وجه الخصوص، انسجاما مع المقاربة الرقمية التي تبنتها جل القطاعات الحكومية، مما سيضمن بلا شك حكامة جيدة في التدبير وسيعزز من مداخيل هاته المرافق التي تبقى الجماعات في حاجة ماسة إليها وتمكينها من الإسهام في المجهود الوطني لتحقيق إقلاع اقتصادي حقيقي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى الفريق الحركي، الكلمة لكم في إطار التعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

تفاعلا مع توضيحاتكم الهامة، نود السيد الوزير المحترم أن نسجل في الفريق الحركي بعض الاقتراحات والملاحظات:

أولا، نود في البداية أن ننوه بمجهوداتكم، السيد الوزير المحترم، لتأهيل أسواق الجملة وتطوير حكامتها والمواكبة الدائمة للسلطات الترابية، جهويا، وإقليميا، ومحليا لهذه الرؤية الإصلاحية، مستحضرين في هذا الإطار حجم الإكراهات والاختلالات التي تعرفها أسواق الجملة وكذا الأسواق الأسبوعية، مع ما لها من أدوار اقتصادية واجتماعية.

ثانيا، في هذا الإطار لا خلاف، السيد الوزير المحترم، أن أسواق الجملة تعرف سوء التنظيم وضعف الهيكلة ومحدودية قواعد الشفافية، فضلا عن الارتباك البنيوي في سلاسل الإنتاج والتوزيع والتسويق وتقادم نظام الوكالة والتداعيات السلبية الناجعة عن الوسطاء مما يؤثر سلبا على الفلاحين والمنتجين.

وهذه كلها عناوين للعديد من التشخيصات المفصلة التي كشفت عنها تقارير المجلس الأعلى للحسابات ومؤسسات وطنية أخرى، وكذا العديد من اللجان الموضوعاتية والاستطلاعية للبرلمان بمجلسيه، ونذكر منها التقرير الشامل حول الأمن الغذائي ببلادنا الذي أعدته اللجنة الموضوعاتية التي شكلها مجلس المستشارين منذ أبريل 2022، والذي خصص حيزا كبيرا لسلاسل الإنتاج ولأسواق الجملة.

ثالثا، وفي إطار القوة الاقتراحية نعتقد، السيد الوزير، أن وضعية الأسواق تحتاج إلى التعجيل بمراجعة المنظومة القانونية المؤطر لها والتي يعود بعضها إلى سنة 1962، وكذا تفعيل الاختصاصات المخولة للجهات وباقي الجماعات الترابية ذات الصلة بالأسواق، سواء للجملة أو الأسبوعية.

لابد كذلك من مخطط عملي لتنظيم وإصلاح هذه الأسواق بما يضمن الوفرة الغذائية والاستجابة للتنمية المحلية والجهوية.

كما نقترح اتخاذ تدبير لتعزيز قواعد النزاهة والشفافية في تدبير هذه الأسواق وتطوير نظام مرافقها والعمل على تحسين مداخيلها بما يعزز الثقة بين الإدارة ومختلف المهنيين والفاعلين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم.

ونود بهذه المناسبة التنويه بمختلف المجهودات التنموية التي تبذلها وزارة الداخلية، بتوجيهات ملكية سامية، من أجل تحديث المرافق الاقتصادية والتجارية ببلادنا، وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين، ولاسيما من خلال المواكبة المالية والتقنية والقانونية للجماعات الترابية من أجل تطوير وعصرنة المرافق الاقتصادية المحلية.

السيد الوزير المحترم،

إن طرحنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لهذا الموضوع، نابع من قناعتنا الراسخة بأن إصلاح شامل وبنيوي لأسواق الجملة والأسواق الأسبوعية يعد أحد المداخل الأساس التي لا غنى عنها من أجل مواجهة المضاربات وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وبالتالي الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات.

وفي هذا الإطار، نثمن مختلف المجهودات التي تقودها وزارة الداخلية، بتنسيق مع مختلف القطاعات المعنية، من أجل إحداث أسواق من الجيل الجديد، وذلك لمواجهة الأوضاع الحالية والرقي بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والمواطنات.

السيد الوزير المحترم،

يحذونا أمل كبير أن يساهم إحداث 12 سوقا جهويا للجملة والخدمات العصرية اللازمة في الحد من الاختلالات الحالية، ولاسيما ما يتعلق بمحاصرة المضاربات والمضاربين.

أما فيما يتعلق بالأسواق الأسبوعية، فإننا إذ ندرك أهمية الأدوار الاجتماعية والثقافية التي تلعبها، فإننا نؤكد الحاجة الماسة إلى إصلاحها إصلاحا شموليا، لأن أوضاعها الحالية لم تعد تساير ركب التنمية التي تشهدها بلادنا.

ورغم المجهودات المبذولة ورغم التطور الكبير الذي عرفته شبكة توزيع وتسويق المنتوجات الفلاحية في بلادنا على مستوى مختلف الأسواق الوطنية، إلا أن الأسواق الأسبوعية لازالت تعاني من العديد من النواقص والاختلالات، وذلك بسبب ضعف وتهالك بنيتها التحتية، وقلة الموارد البشرية المؤهلة لتدبيرها، وهو ما يجعل هذه المرافق الاقتصادية والاجتماعية لا تشتغل بالقدر الكافي الذي يجعلها محركا للتنمية المحلية.

إن واقع هذه الأسواق لا يمكن أن يرتفع إلا عبر تنظيم جديد لها ووفق مقاربة ترابية مندمجة، تمكن من تحديث وظائفها الاقتصادية والتجارية والاجتماعية بالشكل الذي يمكن هذه الفضاءات من القيام بكامل الأدوار المنوطة بها، باعتبارها رافعة للتنمية بمختلف أبعادها بالمجالات الترابية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن آخر تعقيب في محور أسواق الجملة والأسواق الأسبوعية لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السي لحسن، السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن آيت اصحا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم على هذا الموضوع الهام، بالنسبة لفئة عريضة من المواطنين لاسيما ساكنة العالم القروي.

ونشيد بالمجهودات التي تقومون بها والمشاريع التي نشهدها منذ توليكم تدبير هذا القطاع الحيوي وتسهرون عليه، خاصة إعداد برنامج وطني لتأهيل جميع الأسواق، وإنشاء 822 سوقا أسبوعيا على الصعيد الوطني، كما قمتم مشكورين بتأهيل وعصرنة 34 سوق جملة للخضر والفواكه.

والشكر موصول للسيد المدير العام والسيدة العاملة والسادة العمال وكافة أطر وموظفي المديرية العامة للجماعات الترابية، الذين واكبوا رؤساء المجالس الجماعية على تبني أنماط جديدة واحترافية لتدبير الأسواق الأسبوعية عبر التدبير المفوض، وخلق "شركة التنمية المحلية" وذلك بغية تجاوز الأنماط التقليدية المتبعة حاليا، كالكراء والتدبير المباشر.

كما وضعت رهن إشارة الجماعة دليلا عمليا لتأهيل وتحسين تدبير هذه المرافق، من خلال تكريس إطار حكامة جيدة وتدبير معقلن لهذه الأسواق، انسجاما مع رؤية الوزارة في جعل هذه الأسواق فضاءات نموذجية للتواصل وتنشيط الاقتصاد وتحريك الدورة التجارية.

كما نثمن تنزيل مشروع حفظ الصحة بالأسواق عبر مراقبة جودة المواد الغذائية واللحوم والأسماك المعروضة بالأسواق وبالمحلات التجارية المختلفة.

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى عليكم أن هناك جماعات مدخولها الوحيد هو الأسواق الأسبوعية، بل منها جماعات لا تمتلك سوقا أسبوعيا بالمرة، على سبيل المثال جماعتي "تامدا نومرسيد" و"أكْودي نلخير" بإقليم أزيلال، وبالتالي تعتمد فقط على مداخيل الضريبة على القيمة المضافة مما يتطلب دعم هذه الجماعات والعناية بها، وهو ما لمسناه فيكم من خلال المواكبة المالية والتقنية والقانونية للجماعات الترابية من أجل تطوير وعصرنة المرافق الاقتصادية المحلية، ومنها الأسواق الأسبوعية باعتبارها تشكل حلقة مهمة في سلاسل الإنتاج والتسويق الفلاحي.

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نثمن عزمكم الواضح على حل إشكالية الأسواق الأسبوعية وتطويرها وتحديثها لتواكب طموح المغرب وتكون في أجمل صورة مستقبلا.

وفي انتظار ذلك، نرى أن هناك حاجة ماسة لتدخل عاجل في بعض الأمور، منها تعزيز مراقبة المنتجات الموجهة للبيع بالأسواق القروية على مستوى السلامة الصحية للمنتجات، وهي مسؤولية تتقاسمها عدة وزارات ذات مهام مختلفة جدا، كوزارة الفلاحة من خلال المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، وزارة الداخلية ووزارة التجارة والصناعة.

كما أن المجازر بهذه الأسواق ينبغي أن تستجيب لمعايير السلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

وختاما، لا يسعنا إلا أن نشكركم السيد الوزير المحترم وعبركم كل رجال وأعوان السلطة على المجهودات الجبارة التي يقومون بها داخل هذه الأسواق من أجل استتباب الأمن بها والسهر على حسن سيرها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة للسيد الوزير للتفاعل مع التعقيبات.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

اللي بغيت نشير له بعجالة، كتكلمة لذاك الشي اللي قلت فالأول.

أولا فيما يخص أسواق الجملة، بلادنا عرفت أسواق الجملة منذ الاستقلال للآن، بطريقة دالمنظومة القانونية ديالو وطريقة التسيير ديالو اللي كنعرفوها كاملين، واللي كنظنو اليوم كاملين بنا متفقين بأن وصل للمدى ديالها وصلو، أدو الدور اللي منوط بهم خصنا ندوزو لمرحلة ثانية فهاذ الأسواق، مرحلة اللي تتقطع بطريقة كاملة مع المرحلة الأولى، المنظومة القانونية، في طريقة التسيير فطريقة البيع، يعني المنظومة كاملة خصها تبدل.

اليوم، واش باقي محتاجين احنا للوكلاء فأسواق الجملة؟ أنا كنظن بأن فتنا هاذ المرحلة، الهدف اليوم أننا بلادنا في 12 جهة، كل جهة تتوفر على سوق اللي هو سوق الجملة اللي فيه جميع المواد، واللي مسير بطريقة عصرية واللي ما فيهش تداخلات وما فيهش مضاربات، وبطريقة شفافة، حتى يمكن لنا أننا نهبطو الأثمنة ونحميو المستهلك ونحميو المنتج ونحميو المنظومة ككل.

اليوم، وصلنا بأن هاذ النوع دالأسواق هوما اللي خصهم يكون ببلادنا، بدينا بالسوق الأول اللي كاين اللي هو كيتبنى اليوم بالنسبة لجهة الرباط-سلا-قنيطرة، راه كيتبنى فالأطوار النهائية ديالو إن شاء الله كنتمناو أنه يتم الافتتاح ديالو قبل متم هاذ السنة ولا على أبعد تقدير بداية السنة المقبلة، واللي غادي يعطي لنا واحد النموذج مهم اللي كيفاش غادي يكونو الأسواق إن شاء الله فالقريب العاجل في جميع المناطق ديال المغرب.

هاذي مسألة احنا غاديين فيها إن شاء الله باش فالقريب العاجل هاذ أسواق الجملة تكون متوفرة فكل جهة.

المحور الثاني اللي هوما الأسواق الأسبوعية، احنا أولاد البادية وكنعرفو بعدا أش كيمثل السوق بالنسبة للجماعات القروية ولا بالنسبة للبادية، السوق يعني ممرجان أسبوعي اللي ماشي فقط من أجل التسوق ولا سميتو، يعني هو محور القبيلة ولا محور الجماعة، هاذ الأسواق حتى هوما منذ الاستقلال لليوم أدو المهمة ديالهم ووصلت المرحلة اليوم لإعادة النظر فطريقة التدبير ديالهم، فالمنظومة القانونية ديالهم، فطريقة.. يعني ماشي مكنفكروش من الناحية الجبائية، يعني مداخيل ديال هاذ الأسواق بالنسبة للجماعات، هذا بالنسبة لنا واخا كاينة، راه بالنسبة لنا ثانوي.

المهم بالنسبة لنا هو أنه السوق الأسبوعي داخل الجماعة خصو يلعب الدور المنوط به، يكون قطب الرحى ديال الحركة الاقتصادية داخل الجماعة الترابية، وهو اللي كيعطي الدفع لهاذ الجماعة الترابية باش تقوم بالدور ديالها.

لهذا، راه بدينا ببعض المناطق واحنا غاديين باش يتم التأهيل لجميع الأسواق الأسبوعية، حيت تنقول جميع الأسواق، يعني جميع الأسواق في جميع الجماعات القروية اللي تتوفر على هاذ الأسواق.

بطبيعة الحال نكونو مفاهمين، راه ماشي جميع الجماعات الترابية خص يكون عندها أسواق، راه احنا تنعرفو كاملين بأن كاين جماعات اللي عندها أسواق وكاين جماعات اللي ما عندهاش، خلق أسواق من أجل خلق أسواق، عمرو ما كان هدف فحد ذاته، لأن احنا ملي تنخلقو أسواق اللي ما عندهاش واحد البعد ثقافي ولا راه ما تتنجحش.

واحنا عارفين شحال ديال الأسواق درناهم وتسدو، لكن الأسواق اللي هما معروفين وهما كيمثلو واحد النوع ديال قطب، استقطاب هاذو اللي خصنا نعاونوهم ويكونو فالمستوى اللي بغيناه، إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن نواصل في قطاع الداخلية من خلال السؤالين المواليين حول "مرافق الشواطئ" تجمعهما وحدة الموضوع، ولذا سنعرضهما دفعة واحدة، والبداية مع سؤال الفريق الحركي.

الكلمة لأحد السادة باسطي السؤال، السيد الرئيس السي مبارك تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، تواجه المدن الشاطئية تحديات واختلالات كبيرة ذات طبيعة هيكلية ومجالية وخدماتية خاصة في فترة الصيف.

على هذا الأساس نسائلكم السيد الوزير المحترم، حول التدابير المتخذة من طرف الحكومة لمعالجة هذه الوضعية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السؤال الثاني في نفس الموضوع للفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية.

تفضل السي السالك.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، ونحن على أبواب فصل الصيف الذي تزداد فيه كثافة المقبلين على الشواطئ في جميع ربوع المملكة، مما يجعل تدبيرها يستدعي الكثير من الجهد والعمل، خصوصا في وقت الذروة.

وفي نفس الوقت، السيد الوزير، نجد نوع من الممارسات في بعض الفضاءات الشاطئية تعيق عملية تدبير المرافق الشاطئية وتؤدي إلى مضايقة

المصطافين، من بينها، السيد الوزير، ظاهرة الاحتلال غير المشروع لبعض المؤسسات الفندقية والسياحية واستغلال بعض المساحات الشاغرة لفرض تسعيرات باهظة وغير مبررة مقابل ركن السيارات، فضلا عن كون البعض من شواطئ الاصطياف تعاني ضعف على مستوى التنظيم والخدمات ومعايير السلامة والصحة العامة، كالمسعفين وسيارات الإسعاف ومرافق صحية نظيفة ومناطق خضراء.

وعليه، السيد الوزير، نسائلكم عن: ما هي التدابير والإجراءات المتخذة من أجل تأهيل وتدبير المرافق الشاطئية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب على السؤالين المتعلقين بمرافق الشواطئ، تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، للحفاظ على الساحل وتثمين الشواطئ، تقوم وزارة الداخلية بشراكة مع مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة بمواكبة الجماعات الترابية في مجال تحسين تدبير الشواطئ المغربية، وخاصة الشواطئ التي يشملها برنامج "شواطئ نظيفة"، والبالغ عددها 106 شاطئا، والذي تسهر على تدبير هذه المؤسسة، حيث تم في هذا السياق منح علامة اللواء الأزرق لـ 27 شاطئ، والذي يعد من بين أرقى العلامات البيئية الدولية، كما ارتفع عدد الشواطئ المفتوحة للعموم خلال سنة 2024 إلى 231 شاطئا.

وفي إطار تحفيز المبادرات المبتكرة في الحفاظ على الساحل والشواطئ، تقوم مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة بمنح جوائز لمختلف المتدخلين المبتكرين، بما فيهم بعض الجماعات الترابية، كما تقوم هذه المؤسسة رفقة ممثلي المصالح المختصة بهذه الوزارة بزيارات ميدانية لمختلف العمالات والأقاليم، قصد معاينة المنجزات والعوائق التي تشوب تسيير هذه الفضاءات، خصوصا الجوانب المتعلقة بالنظافة والأمن.

وتواصل مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، بشراكة مع وزارة الداخلية، تعزيز قدرات أطر الجماعات الترابية، خصوصا مدراء الشواطئ، قصد تحسين تدبير هذه الفضاءات، حيث استفاد أكثر من 189 إطارا من ورشات تطبيقية، تهم مختلف جوانب تدبير الشواطئ.

وكذا إصدار دليل عملي للتطبيق الجيد في التربية على التنمية المستدامة وبلورة دفتر الاستعمال وتدبير الشواطئ، الذي يجمع بين الوثائق اللازمة من أجل تدبير احترافي للشواطئ.

كما تم إصدار دليل النظافة والصحة والأمن والولوجيات إلى الشواطئ.

إضافة إلى ذلك، تعمل وزارة الداخلية عبر وضع برنامج تكميلي لبرنامج شواطئ نظيفة، على دعم الجماعات تقنيا وماليا قصد تهيئة وتنشيط الشواطئ التي لا يشملها البرنامج المذكور، خصوصا فيما يتعلق بتحسين نظافتها وتعزيز الأمن بها عن طريق توفير الوسائل اللوجيستية وتعزيز قدرات السباحين المنقذين، وذلك قصد تمكينها مستقبلا من الانضمام إلى هذا البرنامج، وقد بلغ الدعم المالي المقدم لفائدة 60 جماعة، ما مجموعه 627 مليون درهم.

أما فيما يخص حماية الشواطئ وتحسين تدبيرها، تواصل وزارة الداخلية تتبع التطبيق السليم لمقتضيات الدورية المشتركة لوزير الداخلية ووزير التجهيز والنقل، بشأن تدبير وحماية الشواطئ من قبل الجماعات، عن طريق عقد اجتماعات اللجنة الوطنية واللجن الإقليمية للشواطئ، حيث يتم التنسيق بين مختلف المتدخلين من أجل الإعداد الجيد لموسم الاصطياف، قصد مواجهة الإكراهات وتعزيز المكتسبات.

وتتمثل أهم مقتضيات الدورية السالفة الذكر فيما يلي:

- ✓ التعاقد بين وزارة التجهيز والماء والجماعات لتهيئة وتدبير الشواطئ؛
- ✓ إعداد تصاميم استعمال وتدبير الشواطئ؛
- ✓ إرساء أجهزة حكامة الشواطئ؛
- ✓ تعيين مسؤول عن الشواطئ.

واستعدادا لموسم الاصطياف لسنة 2024، تم توجيه دورية وزارية للسادة الولاة والجهات وعمال العمالات والأقاليم، وذلك لحثهم على:

- التقيد والعمل على اعتماد كناش التحملات لتدبير الشاطئ؛
- إحداث اللجن الإقليمية للشواطئ؛
- منح التراخيص للقيام بالأنشطة الاقتصادية والتجارية، طبقا لتصاميم استعمال وتدبير الشاطئ؛
- تعيين مسيري الشواطئ؛
- تعزيز آليات المراقبة والنظافة؛
- تعزيز الأمن لضمان سلامة المصطافين.

ولتجاوز الإكراهات وتجويد الخدمات بالشواطئ المغربية، تم التوقيع على اتفاقية إطار للشراكة متعلقة بالتأهيل البيئي والتنمية السياحية للشواطئ التي يشملها برنامج شواطئ نظيفة، بين وزارة الداخلية ووزارة التجهيز ووزارة السياحة ومؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، الغرض من هذه الاتفاقية هو تحديد شروط الشراكة والتمويل لإنجاز هذا البرنامج الذي تقدر تكلفته بـ 685 مليون درهم.

وفي إطار الحرص المتواصل والمساعي الرامية لضمانة سلامة المواطنين والشواطئ المحروسة، تتخذ وزارة الداخلية مجموعة من التدابير التي من شأنها

الرفع من الجاهزية لحماية المصطافين ومرتادي الشواطئ وتقليص عدد الغرقى، حيث قامت بإجراء مباريات من أجل توظيف 3315 منقذا خلال الموسم الحالي، وتأمين شواطئ خلال هذا الموسم أيضا.

ولتسريع وتسهيل عمليات الإنقاذ، عملت وزارة الداخلية برسم هذه السنة على تعزيز وسائل وأدوات التدخل من خلال توفير 15 سيارة للإسعاف، 50 قاربا للنجاة، 52 دراجة مائية، 9 دراجات شاطئية، 935 من زعائف الغوص، و153 لوحة إنقاذ، و262 سترة النجاة، إلى آخره من الاستعدادات.

وفي مجال التحسيس، تم إصدار دليل المصطاف في الشاطئ في مليون و400 مطوية يحمل مجموعة من الارشادات التي يجب الالتزام بها من أجل الحفاظ على سلامة جميع المصطافين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن نمر إلى التعقيب على جواب السيد الوزير، وأعطي الكلمة بداية للفريق الحركي.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم القيم.

ومن باب الموضوعية لا يمكننا في الفريق الحركي إلا أن نثمن المجهودات التي تقوم بها السلطات الترابية والعمومية والجماعات الترابية المعنية لتطوير وتأهيل الشواطئ ومواجهة العديد من التحديات والإكراهات المطروحة في هذه الفضاءات الاستراتيجية.

وبعيدا عن خلاصات التشخيص الذي نتفق عليه جميعا، السيد الوزير المحترم، أن معالجة هذه الوضعية تحتاج إلى رؤية مندمجة تنخرط فيها كافة القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية المعنية، رؤية تنبني على مخطط شامل لتأهيل السواحل المعتمدة في بلادنا.

وفي هاذ الإطار، السيد الوزير المحترم، أقف عند وضعية شاطئ الصويرية القديمة، التي أتشرف برئاسة هذه الجماعة السيد الوزير، واللي فالحقيقة جا فالجواب ديالكم واحد العدد ديال الشواطئ اللي اخذات اللواء الأزرق، وتنقول لكم، السيد الوزير، بأن هاذ الجماعة منذ 2007 وهي تتحتضن وهي حاصلة على هاذ اللواء، إذن تقريبا 17 سنة على التوالي.

لكن للأسف، السيد الوزير، الاعتمادات اللي تتعطى أنا ما تنديش على الشواطئ اللي تتحتضن مدن اللي هي مدن عتيقة ومدن عندها اعتمادات، ولكن هاذ الشواطئ اللي تتحتضنهم جماعات فقيرة اللي ما عندها الاعتماد ديالها ياالاه تتشد 8 دالمليون ديال الدرهم تيديو النصف ديالها الموظفون ونصف الآخر تمشي للاتفاقيات ديال النقل المدرسي وديال أسميتو..

كيفاش بغينا نحتضنو هاذ الشاطئ اللي تيولجو ليه تقريبا ما يفوق على 60 ألف نسمة سنويا.

60 ألف نسمة عوض الجماعة عندها 17 ألف نسمة اللي تتسيرها، ولات عندنا تقريبا تتوصل عندنا حتى لـ 60 ألف نسمة.

هاذ الشاطئ، السيد الوزير، الكورنيش ديالو اللي تهدم واحد الطرف ديالو من 2018 وراسلنكم السيد الوزير المحترم، من 2018 وهو مهدم واحد الطرف ولا تيدير واحد الخطر كبير على هذا..

الجماعة ما عندهاش إمكانيات، السيد الوزير، احنا صدعنا السيد العامل وصدعنا واحد العدد ديال المسائل باش ولا المحتاضين باش تيتعاون معنا فهاذ الكرنيش، باش نصايبوه، دابا ولاو المواقع دالتواصل الاجتماعي، ولا الآخرين تيلومونا احنا كجماعة، واحنا اليد القصيرة والعين بصيرة السيد الوزير.

ولهذا السيد الوزير، احنا تنطلبو منكم، وتنترجاوكم من هاذ المنبر باش تعاونو مع هاذ الشواطئ اللي هي شواطئ ضعيفة.. احنا راه ما بقيناش تنخدمو الساكنة ديالنا، ولينا تنخممو غير لذوك المصطافين الأجانب وللزوار ديال هاذ المصطاف، اللي منين تنخممو كيفاش ندوزو معهم ذاك (3 mois) باش ما هذاك..

لا (l'éclairage) اللي كاين، باقي عندنا (l'éclairage) ديال أسم ذوك الخشب ديال الأسمدة بحال لا غنعلقو فيهم، وهاذ المراكز خصهم يتريبو السيد..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، شكرا جزيلا.

إذن أعطي الكلمة الآن للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم.

السيد الوزير،

مع تزايد نسبة المقبلين على الشواطئ يزداد الازدحام والاكتظاظ وبالتالي يرتفع الطلب على مرافقه، مما قد يؤدي إلى خفض مستوى جودة الخدمات نتيجة عدم توازن العرض الشاطئي مع حجم المصطافين.

وعليه، السيد الوزير، فالحاجة اليوم تستدعي إلى تكثيف الجهود في سبيل توسيع وعصرنة جميع المرافق المتواجدة بشواطئ المملكة، خصوصا تلك التي تعد واجهة مستقبلية للسياحة مع ضرورة ضمان ديمومتها وجودتها ونظافتها وتشجيع الخواص على الاستثمار وتوفير خدمات إضافية للمصطافين عبر تخفيف الضغط على الشواطئ المعروفة وتنويع العرض الشاطئي بالنسبة للمصطافين.

ثانيا، المساهمة في تنمية المناطق الساحلية الصغيرة، من خلال جلب السياح بتوفير مزيد من الأمن والنقل العمومي والخاص، مما ينعكس إيجابيا على الاقتصادات المحلية.

وثالثا، تقديم المزيد من الدعم المالي ومواكبة العنصر البشري التابع للجماعات الترابية في هذا الشأن.

وأخيرا، السيد الوزير، كما جاء على لسانكم، أننا نرى أن تدبير المرافق بالشواطئ في بلادنا بشكل عام، يجب أن يواكب على طول السنة من أجل الحفاظ على جاذبيته السياحية وضمان استمرارية المشاريع المنزلة بها، سواء العمومية أو الخاصة.

وشكرا السيد الوزير.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المحترم.

السيد الوزير،

إيلا بغيتو تعقبو في بضع ثواني، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الداخلية:

واخا ما عنديش الوقت بزاف.

غير بغيت نقول غير فالأيام القليلة الفارطة، تم إصدار تعليمات صارمة بالنسبة للولاة والعمال، الهدف منها أن شواطئ.. الحماية، شواطئ الأمن والنظافة ومحاربة جميع أشكال التشويش اللي كيكون داخل هاذ الشواطئ.

أنتوما كاملين تتعرفو خلال الصيف الشواطئ كيعرف واحد المجموعة دالسلوكات اللي ما عندها حتى معنى تكون اليوم فالشواطئ ديالنا.

لهذا، السادة الولاة والعمال تم التحسيس ديالهم باش يقومو باللازم باش هاذ السلوكات ما تكونش فالشواطئ ديالنا.

بلا ما ندخل فالتفاصيل، الشواطئ غادي تكون محترمة، مفتوحة وكتقدم.. تكون مراكز استقطاب للسياح وللمستحمين كاملين.

السي السباعي، بالنسبة للصويرية القديمة يكون خير إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نواصل مع الأسئلة الآنية الموجهة لقطاع الداخلية حول "تدبير النفايات" والتي تجمعها وحدة الموضوع، والبداية مع سؤال مجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضلوا السي سعيد.

المستشار السيد سعيد شاكر:

السيد الوزير المحترم،

عن الإجراءات والتدابير المزمع اتخاذها من وزارتكم من أجل تثمين وإدارة وتدبير ورش النفايات بالمغرب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الثاني في نفس الموضوع لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

السي عبد الكريم تفضلوا.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

ما هو برنامج الوزارة لتدبير النفايات ببلادنا ؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الآني الثالث في نفس الموضوع لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

السي ميلود تفضلوا.

المستشار السيد ميلود معصيد:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن التدابير والإجراءات التي تقوم بها الوزارة لحماية الحقوق المادية والمعنوية لعمال قطاع تدبير النفايات؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على الأسئلة المتعلقة بتدبير النفايات.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار البرنامج الوطني للنفايات المنزلية والذي يروم توفير خدمات الجمع والكنس وإنجاز مراكز طمر وتثمين النفايات المنزلية والمماثلة لها وغلق وإعادة تأهيل كل المطارح العشوائية وتعميم المخططات المديرية الخاصة بتدبير النفايات، قامت وزارة الداخلية بشراكة مع وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة ووزارة الاقتصاد والمالية، بإعداد البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها، وذلك من خلال تقديم المساعدة المالية والتقنية للجماعات الترابية، خاصة لتدبير مرفق الجمع والكنس والطمر، وكذا اقتناء المعدات والآليات الضرورية للحفاظ على نظافة المدن والتخلص من النفايات المنزلية

بطريقة احترافية، طبقا للمعايير المتعارف عليها.

وقد تم تحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة، يمكن إجمال أهمها فيما يلي:

- بلغت نسبة الجمع والكنس في المجال الحضري 96% بدلا من 44% سنة 2008 بواسطة 122 عقدا للتدبير المفوض لهذا المرفق، همت جميع المدن المغربية، خاصة الكبرى والمتوسطة؛
- بلغت نسبة طمر النفايات 63% مقابل 10% سنة 2008، بحيث أنه تم إنجاز 23 مطرحا مراقبا لفائدة 154 جماعة؛
- إنجاز 13 مركزا لفرز وتثمين النفايات، بهدف الرفع من نسبة الفرز وتطوير منظومة تدوير وتثمين النفايات، بالإضافة إلى تأهيل 66 مطرحا عشوائيا، حيث تم إغلاق 44 مطرحا منها وتهيئة 22 مطرحا آخر؛
- كما قامت وزارة الداخلية بمواكبة الجماعات الترابية من خلال إعداد دراسات الجدوى لتدبير مرفقي جمع وكنس النفايات المنزلية، وفرز وطمر وتثمين النفايات المنزلية؛
- إعداد الاتفاقية النموذجية ودفتر التحملات الملحق بها؛
- إعداد ملفات طلبات العروض، لاسيما الاتفاقيات ودفتر التحملات ونظام الاستشارة والملحقات الخاصة بالإعلان عن المنافسة، من أجل التدبير المفوض للنفايات المنزلية والمشابهة لها؛
- تدبير مرفق النظافة بمختلف أشكالها، من تدبير مباشر أو التفويض إلى شركات مختصة في هذا الميدان؛
- المواكبة التقنية من أجل تحسين تدبير المطارح العمومية للنفايات المنزلية، وإنجاز مطارح مراقبة جديدة وترميم المطارح العشوائية.

ولتشجيع تثمين النفايات المنزلية وكذلك تطوير فرزها، خاصة بمطرح النفايات، قامت وزارة الداخلية بشراكة مع القطاعات الوزارية المعنية وجمعيات مهنية للإسمنت، بإعداد دراستين استراتيجيتين من أجل وضع مخطط مؤسساتي لتثمين النفايات المنزلية والمشابهة لها.

وقد أسفرت نتائج الدارستين المذكورتين أعلاه، عن إبرام بروتكول الاتفاق، تم التوقيع عليه في سنة 2021 بين هذه الجمعية والقطاعات الوزارية المعنية، يهدف إلى تثمين النفايات المنزلية وكذلك تطوير فرزها بـ 43 مطرحا، وتقدر كلفة المشروع بـ 6 ملايير درهم، منها 3 ملايير كمساهمة عن طريق الميزانية العامة في أفق سنة 2030.

ويهدف هذا البروتوكول إلى:

- تقليص طمر النفايات بنسبة 45%؛
- بلوغ نسبة 25% فيما يخص تثمين النفايات؛
- تقليص التأثيرات البيئية للغازات الدفيئة الناجمة عن المطارح؛
- زيادة في مدة استغلال المطارح؛
- تطوير أسلاك الفرز والتثمين عن طريق وضع 10 إلى 12 منصة للفرز؛
- توفير حوالي 600.000 طن سنويا من المحروقات اللازمة؛
- توفير 500 إلى 700 فرص شغل بالمطارح المراقبة؛
- المساهمة في الاندماج الاجتماعي ومكافحة الاستغلال غير المهيكل بالمطارح.

ولتحقيق هذه الأهداف، تمت مراجعة دفاتر التحملات الخاصة بتدبير المطارح من أجل إدخال العناصر ذات الصلة بالموضوع، خاصة المتعلقة بالأحكام التقنية الجديدة بتثمين النفايات المنزلية والمشابهة لها، خاصة إنتاج الوقود الصلب.

وفي هذا الإطار، قامت وزارة الداخلية بشراكة مع وزارة الاقتصاد والمالية بإعداد برنامج وطني لتثمين النفايات المنزلية والمماثلة لها، للفترة الممتدة ما بين 2023 و2034 بغلاف مالي بقيمة 14.21 مليار درهم، منها 10.65 مليار درهم كمساهمة عن طريق الميزانية العامة و4.53 مليار درهم عن طريق الضريبة على القيمة المضافة.

وتتمثل أهداف البرنامج فيما يلي:

- توفير خدمات الجمع والكنس بنسبة 100%؛
- غلق وإعادة تأهيل كل المطارح العشوائية؛
- تثمين النفايات بنسبة 25%، وبالتالي تخفيض كمية النفايات التي يتم طمرها؛
- رفع مستوى تدبير قطاع النفايات المنزلية المماثلة لها في المناطق الحضرية.

ولتحقيق الأهداف المشار إليها سيتم:

- ✓ إنجاز مراكز طمر وتثمين النفايات المنزلية؛
- ✓ إنجاز مشاريع خاصة بإعادة تهيئة المطارح القديمة وإغلاقها؛
- ✓ اقتناء الآليات الضرورية من أجل تحسين تدبير مرفق النظافة؛
- ✓ وإنجاز المشاريع الخاصة بجمع وكنس النفايات المنزلية بطريقة احترافية؛
- ✓ أخيرا، تقديم مساعدات تقنية للجماعات الترابية من أجل إنجاز المشاريع الخاصة بالتحسيس ودعم القدرات الذاتية ووضع آليات التتبع والمراقبة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى تعقيبات الفرق والمجموعات المحترمة، ونبدأ بمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد شاكر:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

الإشكاليات الراهنة أنتم والمغاربة واعون بها، من حيث أزمة النفايات، يعني اللي كتزاد بالأطنان ولا سيما إلى حدود 2030 المغرب قد يكون مهددا بهذه الأزمة.

كذلك، هاذ المطارح ديال النفايات اللي كتنفث مجموعة من الروائح اللي كتأرق المجاورين ديالها.

الظرفية وأهمية الموضوع كلنا كنعرفوها بأن المغرب الحمد لله غادي يقدم على تنظيم كأس العالم نسخة 2030، إذن لابد من تأطير هذه الإشكالية بقوانين، أولا بخطابات صاحب الجلالة نصره الله وبالقوانين، القانون 28.00 مجموعة من التوصيات، توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير ديال البنك الأوروبي، التقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات.

السيد الوزير،

فعلا، قمتم بمخططات مديرية على مستوى العمالات والأقاليم، قمتم بتنزيل مجموعة من المخططات فيها مجموعة من الإيجابيات، لكن هناك أهداف استراتيجية لم تتحقق، نذكر منها، السيد الوزير المحترم، في الدول المتقدمة هاذ النفايات كيحاولو ما أمكن يقومو بالتثمين ديالها وبالتدوير ديالها، من حيث أنها ما كتبقاش مشكل بل كتبقى كتصلح - يعني إيلا بغينا نقولو - كتخلق الثروة وكتخلق مناصب الشغل، هنا كنشيرو بأن فذاك الأهداف اللي كانت مرسومة عندكم في سنة 2020 لم يتحقق منها هدف، يعني تحقق أقل من 20% من الأهداف.

في المقابل كذلك، السيد الوزير، الأهداف المرصودة من أجل تحقيق واحد النسبة ديال 90% ولا 100% من أجل تأهيل هاذ المطارح والمراقبة ديالها لم تتحقق بعد.

إذن، السيد الوزير المحترم، نحن في مجموعتنا نقترح:

أولا، التركيز على التكوين وعلى التحسيس فالمدارس، لأن احنا محتاجين الأطفال ديالنا ديال اليوم أننا من هنا لواحد 15 سنة يكونو واعون بهاذ الأزمة ديال النفايات.

النفايات كيف ما قلت سابقا، مثلا المطمورة واش ممكن نتكلمو على التثمين ونتكلمو على العصارة ديال النفايات المطمورة اللي كتشكل خطر على الفرشة المائية وكتشكل خطر على البيئة.

السيد الوزير المحترم،

كنطالبو باش نزيدو نركزو على.. خصنا نأمبليكيو العمالات والولايات فهاذ الأوراش، وخصنا نطورو المخططات المديري ديالنا باش نتفاداو هاذ الإشكالية، ولاسيما فالمدن اللي غادي تنظم إن شاء الله كأس العالم إلى حدود 2030.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضلوا السيد المنسق.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الوزير،

إن تدبير النفايات بالمغرب شهد تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة وذلك بفضل الجهود التقنية والمالية والتشريعية وحتى التنظيمية التي بذلتها السلطات العمومية والفاعلون المحليون، بما فيهم الجماعات الترابية بشراكة مع القطاع الخاص.

كما أن هذا التدبير الذي تعتبر وزارة الداخلية وصية عليه يقتضي مقاربة تشاركية ومسؤولية جماعية معتمدة على تنسيق التدخلات وتحقيق الالتقائية، سواء تعلق الأمر بالاستثمار أو التدبير لبلوغ أهداف مدن نظيفة وبيئة سليمة، لتحسين محيط عيش الساكنة، لاسيما وبلادنا مقبلة على احتضان تظاهرات دولية كبيرة.

وعليه، وجب رفع تحدي تطوير طرق جديدة تتعلق بالتدبير والتثمين المادي والطاقي للنفايات، بشكل يساهم في حماية صحة المواطنين والأنظمة البيئية، مع الحفاظ على الموارد وخلق فرص عمل، لأن معدل تدوير النفايات المنزلية لم يتجاوز 10% سنة 2020.

نعلم، السيد الوزير، أن وزارتكم تعيش تحت الضغط الكبير لطلبات الجماعات الترابية للدعم الاستثنائي، لأنكم ملجؤها الوحيد، فطلباتها إما من أجل الدعم المالي لحل مشاكلها المرتبطة بهذا القطاع، أو طلب الاستشارة، أو هما معا، بسبب العجز بالميزانية لدى الكثير منها، وأنتم على إطلاع تام بالوضعية المالية المقلقة للعديد من الجماعات، خصوصا المهددة بعجز في ميزانيتها.

بالإضافة للارتفاع المستمر في تكاليف تدبير هذه المرافق، لارتباطها بالنمو الديمغرافي والتوسع العمراني، فحجم النفايات المنزلية بالمغرب تجاوز 7 ملايين طن سنة 2020، بمعدل 0.8 كيلوغرام لكل فرد يوميا، بالمجال الحضري، و0.3 كيلوغرام بالمجال القروي، مما سيرفع الطلب على الدعم الاستثنائي مستقبلا، وهو تحدي مالي كبير.

السيد الوزير،

علينا جميعا، كل من موقعه، للانخراط في الاستراتيجيات الجديدة، خاصة المتعلقة بتثمين النفايات والعمل على تطوير تقنيات الفرز قصد التقليص

من كمية النفايات التي يتم طمرها، وبالتالي تحقيق مداخيل مالية بهذا الخصوص لدى الجماعات حتى تتمكن من تمويل نفسها بنفسها، أو على الأقل تخفيف أعبائها المالية.

نسجل لوزارتكم، السيد الوزير، العمل المتعلق بإحداث وتتبع مجموعات الجماعات، خاصة تلك التي تسهر على تدبير مرافق النظافة، إلا أن الإطار التشريعي يلزمه الكثير من التعديلات من أجل بلوغ الغاية المرجوة، على سبيل المثال لا الحصر، ندعو إلى ضرورة تعزيز الاستقلال المالي لهذه المجموعات بمنحها مداخيل ذاتية، ناتجة عن حصتها من منتوج الضريبة على القيمة المضافة، حتى لا تبقى رهينة بمساهمات الجماعات الترابية المكونة لها، وذلك ما سيعزز قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية والقيام بالغرض الذي أنشئت لأجله على أحسن وجه.

وأخيرا وليس آخرا، نحن بحاجة إلى إشراك المواطن والمجتمع المدني في مسلسل هذا الإصلاح، لأنه الطريق الوحيد للنجاح وتثمين المكتسبات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

آخر تعقيب في محور النفايات، فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلوا السي ميلود.

المستشار السيد ميلود معصيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

لا نشك في المجهودات المبذولة لتدبير هاذ القطاع الحيوي على المستوى التشريعي والتنظيمي واللوجيستيكي، بما يخدم الاختيارات الكبرى لبلادنا.

وفيما يتعلق بمعالجة النفايات في اتجاه التقليص من الانعكاسات البيئية وتجويد شروط الحياة وضمان الصحة والسلامة للساكنة، إلا أن هذا المجهود الذي تبذله الدولة والجماعات الترابية للنهوض بهذا القطاع، يصطدم بتجربة التدبير المفوض التي أبانت عن محدوديتها في حماية الحقوق الأساسية للعاملات والعمال الذين يقومون بخدمات جليلة، ليل نهار، حفاظا على نظافة مختلف مجالاتنا الحيوية.

إننا داخل الاتحاد المغربي للشغل، وأكيد السيد الوزير المحترم تشاطرنا الرأي، نرفع القبة احتراما وتقديرا لكل عاملات وعمال النظافة الذين لا يتمتعون حتى بنشوة الأعياد، وعيد الأضحى على الأبواب.

نستحضر تضحياتهم الكبيرة في ظروف صعبة، وفي انتهاك صارخ للحدود الدنيا من الحقوق الاجتماعية والاستقرار في العمل، حيث أنه بمجرد انتهاء عقد التدبير المفوض، يجد المئات من العمال أنفسهم عرضة لطرد جماعي أو فقدان الأقدمية بما يحرمهم من حقوقهم، ناهيك عن عدم احترام الحد الأدنى للأجور والتأخير في صرفها من بعض الشركات، وإجهازها على بعض حقوقهم المشروعة.

كذلك، هناك تدهور كبير لظروف وشروط العمل، خاصة شروط الصحة والسلامة وغياب التأمين عن الصحة رغم كل المخاطر المحدقة بالعمال.

السيد الوزير،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نؤكد على أنه لابد من إعطاء مزيد من الاهتمام لعمال قطاع تدبير النفايات عبر فرض احترام دفاتر التحملات، خصوصا فيما يخص الشق الاجتماعي وفرض رقابة صحية ضمانا لسلامتهم، وعبر كذلك ضمان حماية ممثليهم النقابيين من الطرد بمجرد انتمائهم النقابي، وإنجاح الحوار بين كل الأطراف والتشجيع على التوقيع على الاتفاقيات الجماعية لنزع فتيل الاحتقان الذي عرفته العديد من المناطق، وذلك عبر التعجيل بتسوية وضعية العمال العرضيين بالعديد من المدن وكذلك عبر تحسين ظروف عملهم وترسيخ مكتسباتهم، مع توفير شروط السلامة والوقاية من الأخطار، وضمان استقرار المناصب للشغل.

شكرا السيد الوزير المحترم على حسن الإصغاء.

شكرا السيد الرئيس، والشكر موصول كذلك للسادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير إيلا عندكم رغبة في التفاعل مع التعقيبات.

تفضلوا.

السيد وزير الداخلية:

بطبيعة الحال، غادي نبدا من التدخل الأخير فيما يخص عمال النظافة اللي الأخ رفع لهم القبعة على المجهودات اللي تيقومو بهم.

احنا المغاربة كاملين تهزو لهم القبعة لهاذ المجموعة دالناس اللي تيقومو بعمل جبار، هاذي ما فيهاش نقاش.

لكن فيما يخص أنهم آخر ديال العقدة كيتسمح فيهم، هاذي راه فيها النظر، لأنه في دفتر التحملات كتكون المسائل واضحة، بأنه ما تيجي واحد آخر، تياخذ العمال اللي كانو قدام، وجميع الشروط تيكونو داخل دفتر التحملات باش المستخدمين ما يضيعوش، هاذي مسألة وزارة الداخلية مع الجماعات الترابية تتحرص عليها بطريقة يعني مستدامة.

النقطة الثانية اللي بغيت نشير لها وإذا سمحت لي، السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين، بطبيعة الحال، المغربيات والمغاربة اليوم في جميع النواحي، كيطالبو بواحد المستوى ديال الخدمات اللي هو مرتفع، ومن هاذ الخدمات قطاع النظافة، قطاع النظافة اليوم ما بقاش فقط أنك تجي وتجمع الأزبال وتمشي لكن تيطلبو بأن يوقع الكنس، والمطارح يكونو فالمستوى... إلخ.

وهنا بغيت نذكر بواحد القضية، خاصة السيدات والسادة المستشارين،

تتعرفو بأنه الإمكانيات باش يتخلصو هاذ الخدمات تتطلب إمكانيات مهمة جدا، وكبيرة جدا.

وخير مثال على ذلك، ما وقع من خلال مرحلة "كوفيد" أن الدولة كانت ملزمة أنها تعطي أموالا باهظة من أجل تخلص الخدمات ديال النظافة.

الجماعات الترابية مع الأسف وبعض الساكنة راه ما تيخلصوش الضرائب اللي خصهم يتخلصو فهاذ الميدان، ولهذا باش يمكن لنا نرفعو المستوى دالخدمات فهاذ الميدان خص الجميع يؤدي ما عليه، الدولة بطبيعة الحال تأدي الواجبات ديالها وراه تتقوم باللازم، المواطنين خصهم حتى هوما، كل واحد خصو يخلص اللي خصو يخلصو باش يطالب بواحد الخدمات في المستوى.

لهذا السادة الرؤساء ديال الجماعات الترابية، خصهم يسهرو بأن على الأقل، على الأقل كولشي خصو يخلص، لأن اليوم كاملين تنعرفو بأن مجموعة تتخلص ومجموعة ما تتخلصش، وهاذوك اللي ما تيخلصوش ماشي معقول اليوم بأنهم ما يخلصوش.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

ننتقل إلى السؤال الأخير الموجه لقطاع الداخلية، موضوعه "استراتيجية الحكومة لمكافحة حرائق الغابات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

الدكتور زيدوح تفضل.

المستشار السيد محمد زيدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

زملائي وزميلاتي المستشارين والمستشارات،

السؤال المطروح السيد الوزير، هو التدابير الوقائية المعتمدة لتفادي الحرائق في ثروتنا الغابوية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على السؤال.

السيد وزير الداخلية:

غنحاول أني نلخص، لأن السؤال قصير لكن الجواب طويل بزاف، لأن المشكل كبير تنعرفوها كاملين، مشكل الحرائق اللي كاملين تتعرفوه تيمثل واحد الخطر بالنسبة لبلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يعتبر المجال الغابوي فضاء طبيعيا مفتوحا يتعرض لعدة ضغوطات، تؤثر سلبا على أدواره الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، وهي ناجمة بالأساس عن التغيرات المناخية، بطبيعة الحال، التي يشهدها العالم، والتي تسفر عن زيادة خطر اندلاع الحرائق به، وهي ظاهرة تطال مختلف غابات التراب الوطني.

ووعيا منها بأهمية الحفاظ على الثروات الغابوية المتوفرة ببلادنا، من المنظورين الاجتماعي والبيئي والاقتصادي، وضرورة اعتماد تدابير وقائية لتفادي ظاهرة اندلاع الحرائق، تسهر السلطات الحكومية على تنفيذ مجموعة من الإجراءات في إطار تنزيل محاور السياسة الحكومية المعتمدة في هذا المجال.

فعلى المستوى الاستراتيجي، تم اعتماد مخطط مديري للتدبير المندمج لحرائق الغابات للفترة الممتدة بين 2023-2033 يهدف إلى إنجاز 17 مشروعا مشتركا بين الوزارات المعنية، تقدر تكلفته الإجمالية بـ 1.5 مليار درهم، والذي يرتكز على:

- ✓ تحسين تقييم المخاطر ومخلفاتها؛
- ✓ تعزيز البحث وتثمين الخبرة وتشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا؛
- ✓ تعزيز سياسة الوقاية والمقاربة الاستباقية؛
- ✓ تحسين عمليات الانذار المبكر والتنسيق المحكم لمكافحة حرائق الغابات؛
- ✓ تعزيز الحكامة وتطوير الإطار القانوني، وكذا تقوية القدرات وكفاءات المتدخلين؛
- ✓ استخلاص الدروس والعمل على تهيئة وتخليف المساحات الغابوية المتضررة.

ونذكر على سبيل المثال لا الحصر، أنه تم إبرام اتفاقية شراكة بين الوكالة الوطنية للمياه والغابات وولاية جهة طنجة- تطوان- الحسيمة ومجلس الجهة وجماعة طنجة ووكالة إنعاش وتنمية الشمال، بكلفة مالية تقدر بـ 25 مليون درهم لتنفيذ برنامج إعادة تأهيل وتعزيز حماية الغابات من الحرائق في مدينة طنجة.

على المستوى التنظيمي:

- إحداث لجنة مديرية مركزية تضم الوكالة الوطنية للمياه والغابات وجميع المتدخلين المعنيين لتدارس وضعية تدبير مخاطر حرائق الغابات من أجل تعزيز مستويات الاستعداد والتنسيق؛
- إحداث لجن إقليمية مختلطة تجتمع سنويا قبل الموسم الصيفي لوضع خطط الاستعداد الاستباقي والتدخل الميداني وتتبع تنزيلها؛
- إحداث لجنة تقنية مركزية تجتمع سنويا، تضم خاصة الوكالة الوطنية للمياه والغابات والمديرية العامة للوقاية المدنية من أجل تقييم وتحيين

خرائط مخاطر حرائق الغابات.

على مستوى المراقبة والإنذار والتتبع:

- تم اعتماد مجموعة من الإجراءات في إطار مخطط العمل لسنة 2024، حيث ستتم تعبئة 1439 مراقبا للحرائق عن طريق الوكالة الوطنية للمياه والغابات، و126 مراقبا عن طريق الإنعاش الوطني لمراقبة المجال الغابوي من أجل الإنذار المبكر وتسريع الاستجابة والتدخل؛
- كما تم تطوير نموذجا رقميا مغربيا للتنبؤ بالحرائق لأول مرة على المستوى المتوسطي، حيث تم اختباره في جهة طنجة- تطوان- الحسيمة، وأبان عن دقة تبلغ نسبة 75% ويجري توسيعه حاليا ليشمل جهة فاس- مكناس؛
- وسيتم تعميم نظام توقع مسار انتشار الحرائق على الصعيد الوطني بدقة متناهية تبلغ 30 مترا؛
- كما سيتم اعتماد طائرة الدرون من أجل تتبع مسار انتشار النيران وتطورها واستخدام صور الاستشعار الفضائي المتاحة عن طريق القمر الاصطناعي محمد السادس أو عن طريق مصادر فضائية دولية بتنسيق مع المركز الملكي للاستشعار الفضائي.

على مستوى الاستعداد والتدخل الميداني:

تم اعتماد مجموعة من الإجراءات في إطار مخطط العمل لسنة 2024، تشمل ما يلي:

- صيانة الممرات الموجودة في المجال الغابوي وخلق أخرى لتسهيل وتيسير حركة مركبات التدخل؛
- صيانة وتكثيف الخطوط الفاصلة للنيران؛
- تكثيف زرع تشكيلات نباتية وقائية؛
- تكثيف وتهيئة نقط الماء من أجل تسريع التدخلات الأولية؛
- صيانة وفتح ممرات مؤدية للسدود من أجل تسهيل عملية تعبئة المياه عن طريق مركبات التدخل؛
- التوفر على سبع طائرات (canadair) من نوع (CL-415) تم توزيعها على المستوى الوطني، باعتبار مستويات الخطر؛
- تعزيز أسطول مركبات التدخل الأولي للوكالة الوطنية للمياه والغابات بشراء 29 مركبة جديدة مزودة بـ 600 لتر من الماء؛
- تعزيز أسطول مصالح الوقاية المدنية باقتناء 90 مركبة للتدخل الأولي لمجابهة الحرائق؛
- برمجة وتنفيذ تمارين محاكاتية لنظام مكافحة حرائق الغابات لفائدة جميع المتدخلين المعنيين؛
- وأخيرا، تقوية التعاون والتنسيق بين جميع الوحدات المتدخلة من الوكالة الوطنية للمياه والغابات والقوات المسلحة الملكية ومصالح الوقاية المدنية والدرك الملكي والقوات المساعدة والسلطات المحلية، وغيرهم من المتدخلين المعنيين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أتتم ادخرتم من الأسئلة السابقة بعض الثواني، ها أنتوما وظفتوها فالسؤال الأخير.

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن الكلمة للسي زيدوح في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد زيدوح:

شكرا السيد الوزير.

غتتعامل معايا بنفس المرونة ما كاين إشكال.

أولا، هذا ماشي سؤال، السيد الوزير، اللي طرحت اليوم، هو أكثر تفاعل معكم، لأنه هنا بهاذ المناسبة لابد نشكرو الموظفين ديال وزارة الداخلية والدرك الملكي والقوات المساعدة ورجال المطافئ والموظفين ديال وكالة التنمية والغابات على العمل اللي كيقومو به، بحيث كنسجلو بأنه هاذ الشي ما جاش فالجواب ديالكم، السيد الوزير، كنسجلو واحد الانخفاض مهم ديال الحرائق فالغابات، بحيث هبطت 70%، كانت في 2000، اليوم 2023 كانت 6700 هكتار اللي تحرقات، من خلال المقارنة مع سنة 2022، كانت 22.700 هكتار اللي تحرقات، وهذا عمل جبار، لأن كان عمل استباقي كان عمل تتبعي، كان عمل متضامن مع جميع الأطراف اللي هوما كيساهمو فهاذ العمل.

ولهذا، لابد نشكرو هاذ الطاقم الضخم باش يحافظو على هاذ الثروة الغابوية.

ولكن السيد الوزير، كذلك أنا السؤال ديالي كان مشى فواحد الإطار ديال بأن هاذ (les actions préventives) راه خصنا أساسا نهتمو بالبيئة، لأن اليوم كنعرفو بأننا نعيش فواحد الاحتباس حراري هو جد مهم، واحد النسبة ديالو - احنا معنا بحضور السيدة وزيرة الطاقة - ومعنا واحد النسبة مئوية ديال (oxyde de carbone) الآن فالهواء اللي هو جد مرتفع فالمغرب، اللي هو من خلالو كيعطينا هاذ الاحتباس الحراري اللي هو مسؤول على عدم استقرار المناخ، وهاذ عدم الاستقرار هو اللي كيعطي هاذ الإحراق، واللي كيساهم في رفع الوتيرة ديالو، لأن كنعرفو احنا الغابات ديالنا جات فالبحر الأبيض المتوسط وجميع الغابات ديال هاذ المدن اللي موجودة فهاذ المحيط، فالبحر الأبيض المتوسط، كتكون قابلة للإشعال، ملي كيكون واحد نسبة الحرارة مرتفعة وملي كتكون الخصوبة كذلك منخفضة، وملي تيكون كذلك واحد الرياح جد مهم كيوقع التنقلات.

ولهذا، بأن اليوم العمل اللي خصو يكون ديال الحكومة هو حقيقة هو عمل دوري، حكومي، دوري ومتضامن ومتماسك، لأن جميع تكون عندنا رؤية دورية، لأن كلشي كيساهم اليوم باش ينخفض هاذ القضية ديال (les effets de serre) اللي هو الاحتباس الحراري، اللي هو مسؤول على أولا، مسؤول لأن خصنا كنعرفو كذلك الغابات، علاش كندافعو عليها اليوم السيد الوزير؟ لأنه الغابات اليوم راه خزان ديال (l'Oxyde de carbone) ديال جوج دالمليار ديال الطن فالعالم، يعني كيساهم بـ 5% من انخفاض (l'oxyde de carbone) فالهواء، وهذا شيء أساسي.

ولهذا اليوم ملي كنقولو بأن خصنا نساهمو.. الدولة كتقوم بعملها فيما يخص الوقائية المحلية والمسالك داخل الغابات، إلى غير ذلك، ولكن خصها كذلك كحكومة في تضامن دوري بأن يكون واحد العمل باش يكون عندنا انخفاض ديال هاذ النسبة ديال (l'oxyde de carbone) اللي على أي حال كيساهم لا محالة في عدم الاستقرار المناخي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ونشكر السيد الوزير المحترم على إسهامه القيم في هذه الجلسة.

نرحب بالسيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة للقطاع الذي تشرف عليه.

والبداية مع السؤالين الموجهين للقطاع، حول "النفايات الصناعية" واللذين تجمعهما وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال فريق الأصالة والمعاصرة.

الكلمة لأحد السادة باسطي السؤال، السي سعيد تفضل.

المستشار السيد سعيد برنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

عن تدبير النفايات الصناعية بالمدن الكبرى، نسائلكم السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثاني في نفس الموضوع للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السي لحسن حداد تفضلوا.

المستشار السيد لحسن حداد:

نفس السؤال، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نفس السؤال.

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤالين معا.

تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة ليلى بنعلي، وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

والسلام عليكم.

وشكرا لفريق الأصالة والمعاصرة وفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، اللي طرحتو هاذ السؤال حول تدبير النفايات الصناعية في المدن الكبرى.

الإجراءات اللي كتشتغل عليها الوزارة هي:

أولا، تعزيز كل الآليات من أجل تقليص الآثار الناجمة عن النفايات الصناعية، وكنهضرو عليها بحضور طبعا وزير الصناعة معنا، من خلال، أولا، أدوات قانونية وأدوات استراتيجية، وكذلك تتبع الاستثمارات وتتبع المشاريع اللي من بعد الإنجاز ديالها، واللي كتعلق طبعا بتعزيز تنمية صناعية نظيفة مع التقييم ديالها بطريقة جدية.

أولا، إيلا تكلمت على الآليات المالية لمواجهة التلوث الصناعي، قامت الوزارة بمصاحبة المقاولات الصناعية عبر تقديم دعم مالي مهم، بواسطة صندوق مكافحة التلوث الصناعي والآليات التطوعية لمكافحة التلوث الصناعي بالمقذوفات السائلة، وهاذ الصندوقين كانو تدارو بشراكات دولية أوروبية وألمانية، وكتشجع هاذ الآليات على التأهيل البيئي للمقاولات عبر هبات كتقدر توصل إلى 40% من الكلفة الإجمالية كمساهمة في تمويل التجهيزات ديال المعالجة أو الحد من النفايات السائلة، أو الصلبة، أو الغازية.

ساهمت الوزارة في تمويل 125 مشروعا لمكافحة التلوث الصناعي السائل والغازي والصلب، موزعة على مختلف جهات المملكة، وكانت التكلفة الإجمالية تقريبا مليار ديال الدرهم، منها تقريبا 338 مليون على شكل هبة في إطار هاذ الآليات.

ومن جهة أخرى، من أجل إيجاد حلول دائمة لمشكل المرج في قطاع زيت الزيتون، تم التوقيع على اتفاقية من أجل إنجاز مشاريع متعلقة بتجميع ومعالجة وتثمين النفايات في قطاع زيت الزيتون، وكتقدر الكلفة المالية لتنفيذ هاذ الاتفاقية بـ 185 مليون ديال الدرهم، بمساهمة قطاع التنمية المستدامة بـ 60 مليون ديال الدرهم.

وواحد النقطة جد مهمة، هو أنه تم إعداد أيضا مشروع برنامج جديد للوقاية والحد من التلوث الصناعي ما بين الفترة ما بين الفترة 2024 و2035، وهاذ المشروع في مرحلة المصادقة مع القطاعات المعنية، وكتقدر الكلفة الإجمالية لتفعيل هاذ البرنامج الجديد بحوالي 19 مليار ديال الدرهم، اللي غتم التعبئة ديالو في إطار الشراكات الدولية وأيضا مساهمة الشركاء المعنيين في القطاع العام والقطاع الخاص.

ثانيا، على المستوى القانوني والوقائي، هاذ الشي اللي كيدخل فاختصاصات الوزارة بطريقة مباشرة، عندنا مجموعة من القوانين اللي كتهدف لحماية الموارد الطبيعية والتثمين ديالها والوقاية من مختلف أشكال التلوث،

عندنا طبعا القانون الإطار 99.12 اللي هو بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، اللي كيلزم على الشركات العامة والخاصة أن تعتمد أساليب العرض والتشغيل والإنتاج التي تلبي متطلبات التنمية المستدامة، وطبعا كيتعين على كل هاذ المؤسسات إجراء عمليات تدقيق بيئية للتحقق من تأثير أنشطتها على البيئة، وستلتزم بالحد من الآثار السلبية.

عندنا واحد القانون أيضا جد مهم، اللي غادي يرجع في قبة البرلمان، رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها، لنشتغل على مراجعته هذه السنة.

القانون رقم 13.03 اللي كيتعلق بمكافحة تلوث الهواء، 81.12 اللي كيتعلق بالساحل، و49.17 اللي كيتعلق بالتقييم البيئي، والذي أخضع السياسات والبرامج والمخططات والتصاميم التنمية القطاعية والجهوية للتقييم الاستراتيجي البيئي.

في هاذ الإطار، قمنا بتقديم دعم مالي كيتقدر بتقريبا 21 مليون ديال الدرهم للجهات من أجل إعداد المخططات المديرية الجهوية، تدبير النفايات الصناعية وأيضا الطبية والصيدلية غير الخطيرة والنفايات النهائية والفلاحية.

كاين 7 ديال المخططات المديرية الجهوية في مراحل متقدمة من الإعداد، بقاو لينا 5 ديال المخططات اللي بقات فجهة فاس- مكناس ودرعة- تافيلالت وطنجة- تطوان- الحسيمة، مراكش- أسفي وجهة الداخلة- واد الذهب، اللي سيتم مستقبلا إعطاء انطلاقة هاذ 5 مخططات.

هاذ المخططات كتمكن من تشخيص الوضع الحالي لتدبير هاذ النفايات، مع تقييم أولي لتأثيرها على البيئة وساكنة الجهة وكذا أيضا وضع ضوابط جهوية لتدبير وتثمين هاذ النفايات.

وغنسالي بالنقطة المهمة، هي على مستوى المراقبة ومنح التراخيص، كتشتغل الوزارة على تعزيز المراقبة البيئية من خلال تفعيل طبعا الشرطة البيئية، هاذ الشرطة اللي كتقوم بضبط مجموعة من المخالفات، السنة اللي فاتت عملنا تقريبا 1300 وكذا ديال عمليات التفتيش، كتقوم بتحرير المحاضر وكترسلها إلى السلطات المختصة.

ولكن من أجل تعزيز هاذ الشرطة البيئية، لأن التحديات هي أكبر بكثير من الموارد البشرية والموارد المادية اللي عندنا، سيتم الرفع إن شاء الله من عدد الموارد البشرية المتخصصة في إطار تحضير مشروع قانون المالية ديال 2025، وكتشتغل الوزارة أيضا بوضع واحد النظام أساسي خاص لهاذ الهيئة ديال الشرطة البيئية لتعزيز مكانة هاذ الجهاز وتمكين الشرطة البيئية باش تكون أكثر فعالية.

فيما يخص منح التراخيص - طبعا - لجمع ونقل ومعالجة النفايات، بما فيها طبعا النفايات الصناعية، كاين مقتضيات القانون اللي جاري به العمل، رخصنا لـ 38 وحدة لمعالجة النفايات الخطيرة، ورخصنا 107 شركة اليوم فالمغرب اللي تقدر تجمع وتنقل النفايات الخطيرة بما فيها الصناعية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

في إطار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة المحترمة.

أعطي الكلمة بداية لفريق الأصالة والمعاصرة، السي سعيد تفضل.

المستشار السيد سعيد برنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

كنشكركم على الجواب ديالكم اللي صراحة كان كامل وشامل، وصعب علينا التعقيب، جاوبتو على جميع النقط اللي كنا غادي نطرقو ليها فالتعقيب.

السيدة الوزيرة،

كيفما كتعرفو أن بلادنا عرفت واحد التطور صناعي مهم جدا، في إطار البرامج ديال الدولة والرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة، وكان هاذ التطور الصناعي لازم أنها كانت تواكبو واحد التنمية يعني صناعية مستدامة، باش نكونو فالموعد مع جميع الاتفاقيات اللي منخرطة فيها بلادنا بخصوص المحافظة على البيئة.

كيفما جا فالجواب ديالكم، فتدبير النفايات، ماكاينش غير النفايات الصلبة هي مجموعة ديال الأنواع نتاع النفايات اللي طرقتو ليها: الصلبة، السائلة، الغازية إلى آخره.

فعلا، احنا كنتنظرو يعني بفارغ الصبر، الإعادة ديال المشروع اللي غادي يتطرق لمعالجة أو تدوير النفايات الصلبة، اللي غادي يكون بشراكة مع وزارة الداخلية وباقي الشركاء، واللي غادي يقدر يفتح آفاقا واعدة في هاذ القطاع بالنسبة لبلادنا، خاصة وأننا كنعرفو كاين تجارب فدول أخرى اللي استطعو أنهم من هاذ النفايات الصلبة يكونو مصادر للطاقة، وهذا شيء يقدر يكون مهم جدا، خاصة وأننا غاديين فالسياسة نتاع التنويع الطاقية فبلادنا.

كذلك، يعني كنشجعوكم أنكم تساهمو فتشجيع القطاع الخاص كذلك، اللي يقدر نفتحو لو قطاع واعد نتاع المساهمة في التدوير ديال هاذ النفايات، خاصة الطبية والخطيرة منها.

بالنسبة.. النقطة الأساسية - كيفما كتعرفو - أن الشريك الأول للتصدير ببلادنا هو الاتحاد الأوروبي - وكما تتعرفو - السيد وزير الصناعة راه معانا في نهاية 2026 المعايير نتاع التصدير غتكون جد صعبة بالنسبة للصناع المغاربة، خاصة مع يعني (l'empreinte carbone) والشروط اللي غادي تفرض على الصناع المغاربة اللي تيوجهو السلع ديالهم للتصدير، فلازم أننا نواكبو هاذ الصناع ديالنا باش يخفضو من (l'empreinte carbone) نتاعهم.

وتكلمتو كذلك على الدعم اللي تتخصو الدولة يعني للنفايات السائلة

و(traitement) ديالها، فمحتاجين أن المجموعة ديال الصناع اللي عندهم نفايات سائلة نواكبوهم في هاذ المجال، حتى يتسنى لهم أن يكونوا في المعايير المطلوبة، خاصة في المنافسة العالمية اللي كيعرفها القطاع الصناعي.

ومن هاذ الباب تنشكركم على المجهودات القيمة اللي تتقومو بها في هاذ القطاع، خاصة وأن كما قلت قبل الشروط في المستقبل غادي تكون صارمة بالنسبة للصناعة ديالنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أمر إلى الفريق الاستقلالي، الكلمة لك السي لحسن، تفضل.

المستشار السيد لحسن حداد:

السيدة الوزيرة،

نحن في الفريق الاستقلالي كنثمنو نية الحكومة للوفاء بالتزامات المغرب الدولية فيما يخص البيئة ومحاربة التلوث والحفاظ على صحة المواطنين، والاستدامة هي أولوية من أولويات الحكومة، ونحن نعرف أن الحكومة عندها الرغبة في الانتقال إلى السرعة القصوى فيما يخص تحقيق أهداف التنمية المستديمة، لهذا فقطاع البيئة، السيدة الوزيرة، له دور ريادي في هاذ الإطار هذا.

إذن كما قلتو، السيدة الوزيرة، النفايات الصناعية تتشكل واحد الخطورة كبيرة على صحة المواطنين وكذلك على البيئة.

الإنتاج الوطني من النفايات الخطيرة، النفايات الصناعية الخطيرة تتوصل تقريبا واحد 350.000 طن سنويا، هاذي بالنسبة للإحصائيات ديال 2020، من المنتظر أن يصل إلى 500.000 طن في بعد سنوات قليلة، المشكل أنه لا يتم تثمين إلا 8% من هاذ النفايات الصناعية الخطيرة و92% يتم طرحها إما في البحر أو البيئة والمطارح العشوائية أو في الغابات، كاين دول أخرى اللي هي تتوصل 40% و50% من التثمين ديال هاذ النفايات الصناعية الخطيرة وهاذ الحكومة راه عندها الإرادة السياسية باش غادي تمشي تجعلها توصل إلى نسب مشرفة في هاذ الإطار هذا.

القانون واضح السيدة الوزيرة، ما يمكنش اللي على شي معمل اللي كيصنع النفايات الصناعية ما يمكن لوش يديرها بلا ما تم المعالجة ديالها أو تصديرها للمعالجة، وهذا من مسؤولية المقاولة.

المشكل وهو أنه يتم تهريب عشرات الآلاف من الأطنان من النفايات الصناعية وطرحها بشكل عشوائي، وهاذ الشي تيكون عندو واحد التأثير سلبي على صحة المواطنين وعلى البيئة.

النفايات الصناعية أشنو خص يدار لها؟ خصو الفرز ديالها والتعريف ديالها والإحصاء ديالها والتوثيق ديالها وتكون عندها واحد (la traçabilité) واش الشرطة البيئية اللي تكلمتو عليها السيدة الوزيرة، تتقوم بالدور ديالها في هاذ الإطار؟ واش عندها الموارد؟ واش عندها الإمكانيات؟ واش عندها شحال من قضايا تم التحري فيها في هاذ الإطار هذا فيما يخص النفايات الخطيرة؟ الشرطة البيئية راه موجودة هاذي 8 سنوات، واش عندها شي إحصائيات؟ واش هناك متابعات قضائية فيما يخص من يطرح النفايات بطريقة غير قانونية؟

كاين كذلك المركز الوطني لتدبير النفايات الخطيرة، هذا راه كان موجود كذلك منذ سنوات، كل الشروط متوفرة لإنجاحه ونخرجوه إلى حيز الوجود، واش غادي يكون عمومي ولا غادي يكون خاص؟

كاين هاذ النقاش والوزارة هذي واحد سنوات 8 سنوات قالت بأنه غادي يكون خاص لأن التثمين عندو واحد المردودية إلى غير ذلك، ماشي مشكل يكون خاص ولا عمومي غير نخرجوه للوجود.

علاش هذا خصو يكون هاذ المركز السيدة الوزيرة؟ لأن تدبير النفايات الخطيرة من مسؤولية المقاولة، دابا اللي كاين دابا وهو أن مراكز التدبير موجودة في أوروبا خصها تصدر هاذ النفايات، فاش تتبغي تصدر هاذ النفايات عندها واحد التكلفة كبيرة ذاك الشي علاش يتم تهريبها وتيمشي أنه يتم طرحها بطريقة عشوائية وبطريقة غير قانونية.

إذن ضروري هاذ المسألة ديال أنه يكون هاذ المركز هذا، احنايا في الفريق الاستقلالي نثمن الرغبة ديال الحكومة بإخراج هاذ المركز للوجود، لأنه أساسي، في أقرب وقت وكذلك تفعيل الدور ديال الشرطة البيئية في هاذ الإطار هذا، نعطيوها الإمكانيات، نعطيوها وسائل تقنية ووسائل علمية باش يمكن لها تتبع هاذ المسألة ديال إعادة التثمين، وكذلك احنا معكم السيدة الوزيرة، ومعكم في رغبتكم لإعطاء أهمية كبرى للبيئة والاستدامة وصحة المواطن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر إلى السؤال الثالث، موضوعه "الأمن الطاقي بالوسط القروي".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية.

تفضل السي اعبيد.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

نسائلكم السيدة الوزيرة عن الإجراءات والتدابير التي اتخذتموها من أجل ضمان الأمن الطاقي بالوسط القروي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة المحترمة للرد على السؤال.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال، اللي أول مرة غنطرقو ليه في هاذ المجلس الموقر، حول الأمن الطاقي بالوسط القروي.

كيف ما تتعرفو، تتساهم الوزارة بشكل كبير في تنمية المناطق القروية، أولا من أجل ضمان الأمن الطاقي والتعميم ديالو، ولكن من أهمها عندنا برنامج الكهربة القروية الشمولي بصيغتيه، وأنا غادي نتكلم على الصيغتين ديال هاذ البرنامج.

هو طبعا تيهم أولا كهربة جميع دواوير الوسط القروي، على اختلاف أشكالها البنيوية وطبيعتها الجغرافية... إلخ.

فيما يخص الحصيلة ديال هاذ البرنامج، أولا بغيت نشير أن البرنامج كيندرج في إطار واسع ديال الجهوية المتقدمة، ضمن رؤية شمولية، قصد تحسين ظروف العيش ديال الساكنة القروية التي تشكل طبعا أهم انشغالات برنامج العمل الحكومي.

في هذا الإطار، بلغ عدد الدواوير اللي استفادت من انطلاق هذا البرنامج تقريبا 41.892 دوار، أكثر من مليونين ديال المسكن، الغلاف المالي أكثر من 25 مليار ديال الدرهم، بلغت النسبة الوطنية للكهربة القروية أكثر من 99.8%.

في إطار استكمال هاذ البرنامج، الصيغة ديال برنامج الكهربة الشمولي برمجنا عند المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، تقريبا الكهربة ديال 752 دوار، تضم 15.726 مسكن في هاذ الفترة اللي جاية ديال 2024-2027، و1550 مدرسة و800 مسجد في مختلف جهات المملكة، الغلاف المالي 717 مليون ديال الدرهم، غادي يمكن باش نرفعو النسبة ديال الكهربة القروية تقريبا 99.96% في 2027.

ولكن، المشكل أنه هاذ 0.04% اللي بقات هي اللي أكثر صعوبة وأكثر تكلفة وما تتوصلهاش الكهربة بطريقة سلسة.

فلذلك، تم الشروع في بلورة برنامج جديد ديال الكهربة القروية الشمولية 2.0 اللي هو (le PERG[1] 2.0)، هو برنامج مبتكر من الناحية التكنولوجيا ومن الناحية ديال التمويل ديالو، في إطار استكمال هاذ الكهربة القروية، خصوصا في المناطق النائية والمنعزلة عن الشبكة.

تنشتغلو على التأهيل الطاقي للبنايات والمرافق التربوية، الاجتماعية، المدارس والمستوصفات ودور الطلبة والمساجد، وهاذ البرنامج تيهم توليد الكهرباء بالطاقة المتجددة وتخزين بطاريات والشبكات الصغيرة.

لذلك، تيمكنا البرنامج ديال إعادة الإعمار ديال مناطق الحوز بعد الزلزال بتسريع أيضا هاذ البرنامج ديال (le PERG 2.0) ديال الشبكات الصغيرة.

وآخر نقطة هو البرنامج اللي تيهدف إلى تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية حتى هو تيدخل في هاذ الإطار، فخصصنا واحد الغلاف مالي تقريبا ديال 2.2 مليار ديال الدرهم في هاذ الإطار، منه تقريبا النصف ديالو مساهمة ديال المكتب الوطني للماء الصالح للشرب والكهرباء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

إذن نمر إلى التعقيب.

السي أبو بكر تفضلوا.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

السيد الرئيس،

شكرا السيدة الوزيرة على جوابكم القيم.

فعلا، إن رهان بلادنا اليوم على تنمية العالم القروي أصبحت حاجة ملحة لضمان أمن طاقي استراتيجي لبلادنا، لتنزيل الأوراش الكبرى، وكذلك ضمان استدامة الموارد الطاقية داخل المجال القروي للمستثمرين، وكذلك لأصحاب المهن البسيطة، على اعتبار أن الأمر يرتبط بعدة جوانب، منها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتؤثر بشكل مباشر على جودة الحياة والتنمية المستدامة وكذلك الاستثمارات في القطاع الفلاحي في بعض المناطق القروية وخلق فرص الشغل.

نحن لا ننكر المجهودات الكبيرة في مد وإيصال التيار الكهربائي للعديد من المناطق القروية وما تتطلبه هذه العملية من فاتورة باهظة، كما جاء في جوابكم.

لكن، البعض من هاته المناطق تعيش النقص الحاد والضعف في الجهد من الكهرباء مع إمدادات منخفضة وغير مستقرة، ناهيك عن الانقطاعات المتتالية.

ولقد تقدمنا بعدة شكايات في هذا الصدد للجهات المسؤولة، ونتمنى منكم السيدة الوزيرة أن تجدوا لها الحلول في أقرب الآجال، حتى لا تتجاوز أزمة الفقر الطاقي الذي يعد أحد الأبعاد الرئيسية لهاته الإشكالية.

فالكثير من الأسر في العالم القروي لا تجد القدرة المالية للحصول على طاقات بديلة، فهل فكرت وزارتكم في دعم الوسط القروي وسكانه عبر تزويدهم بالطاقات البديلة ودعمها ورفع كل الشوائب وإلغاء كل المشاكل مع تحفيزات ضريبية لكل المعدات، فضلا عن توسيع الشبكة الكهربائية وتقويتها مع توفير إمدادات مستقرة وموثوقة؟

ولما لا البحث عن مصادر طاقة أخرى كالهيدروجين الأخضر مثلا، وكذلك تطوير مشاريع إنتاج الغاز الحيوي من النفايات الزراعية والعضوية

[1] **P**rogramme d'**E**lectrification **R**urale **G**lobal.

والإسراع بإخراج هذه المشاريع لحيز الوجود، حيث أصبح من الضروري تكوين مهندسين مختصين في هذا الإطار، وخلق شراكات بين القطاع العام والخاص.

فللتحكم في الأمن الغذائي وتشجيع السياحة القروية، لابد أن توفروا تمويلات مهمة وتخفيض الكلفة المالية للاستثمار، لأن أثمنة الغاز في تصاعد مستمر، الشيء الذي سيكون له انعكاسات سلبية على مدخول الفلاحين الذين دأبوا على استغلال غاز البوتان.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر مباشرة إلى السؤال الخامس، مادام السؤال الرابع أجل بطلب من مقدميه.

السؤال الخامس موضوعه "السياسة الطاقية ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

تفضلي أستاذة فاطمة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

السيد الرئيس،

نسائلكن السيدة الوزيرة حول السياسة الطاقية ببلادنا ؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة على هاذ السؤال، ولكن هاذ السؤال في الحقيقة ما قدرش نجاوب عليه في 3 الدقائق.

السياسة الطاقية ديال البلاد ترتكز على ثلاثة ركائز اللي هي جد مهمة: طاقات متجددة، النجاعة الطاقية، والاندماج الجهوي والقاري، فلذلك أنا غنعطي نبذة على بعض النتائج اللي وصلنا لها طبعا تنزيلا للاستراتيجية ديال 2009 والتوجيهات الملكية السامية، وتوصيات النموذج التنموي الجديد.

اليوم فيما يخص الركيزة الأولى ديال الاستراتيجية الطاقية ديالنا وصلنا في 4.6 جيكاواط ديال الطاقات المتجددة، الاستثمار فيها كيناهز 60 مليار ديال الدرهم، هاذ المشاريع تقارب تقريبا الخمس ديال الطلب ديال الطاقة الكهربائية على المستوى الوطني ورخصنا، الوزارة رخصت لتقريبا 2 جيكاواط في هذه السنة الماضية ديال الطاقات المتجددة، وهي أكبر قدرة رخصتها الوزارة في التاريخ ديالها، بما فيه طبعا في المناطق الصناعية.

فيما يخص تعزيز أيضا السياسة الطاقية ديال البلاد ديالنا، برمجنا إنجاز قدرة إضافية من الطاقات المتجددة 7.5 جيكاواط اللي بغينا نزيدو ما بين 2027-2023، وهاذ الشي ما كيحتسبش الهيدروجين الأخضر وتحلية مياه البحر وكأس العالم... إلخ، فهذه غير باش نلبيو الطلب ديال المغرب ديال اليوم.

وكنأكدو أيضا على الرفع من وثيرة الاستثمارات السنوية بمضاعفته 4 مرات باش ينتقل إلى 4 مليار ديال الدرهم سنويا في الفترة اللي كانت ما بين 2009 و2022 إلى 15 مليار ديال الدرهم سنويا فهاذ الفترة ديال 2023-2027.

نقطة اللي هي جد مهمة، الاستراتيجية الطاقية الوطنية، السياسة الطاقية الوطنية، هي تقوية وتطوير الشبكة الكهربائية للنقل عبر تعزيز الاستثمارات، عبر إعطاء القطاع الخاص حتى هو المكانة ديالو في الاستثمار فهاذ الشبكة، الكلفة الإجمالية اللي عندنا اليوم تقريبا 30 مليار ديال الدرهم فهاذ الأربع سنوات اللي جاية، فبغينا نضاعفو الوتيرة ديال الاستثمار السنوي 5 مرات فالشبكة، باش يدوز المعدل من مليار واحد قبل 2022 إلى أكثر من 5 مليار ديال الدرهم سنويا فهاذ الفترة اللي غادي نجيو ليها.

كاين أيضا إطلاق طبعا العرض ديال "المغرب الأخضر" اللي هو كيجي تتويجا لـ 15 عام ديال التجربة المغربية في تطوير الطاقات المتجددة وأكثر من 32 سنة ديال استقطاب القطاع الخاص في ميادين الطاقة، هاذ العرض غيعطي طبعا دفعة قوية لاستثمارات في مجال الطاقة، خصوصا طبعا الطاقات المتجددة وتحلية مياه البحر وتقليص الكلفة الطاقية.

خلال هاذ السنة، واحد النقطة مهمة، قمنا بنشر القدرة الاستيعابية للمنظومة الكهربائية الوطنية ونشر أيضا التعريفة لأول مرة ديال استخدام الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل، وطابع الخدمات المنظومة للسنوات الثلاث المقبلة ما بين 2024 و2027.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

نمر لتعقيب المجموعة المحترمة، الأستاذة فاطمة تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

السيدة الوزيرة،

الطاقات المتجددة، كيف ما أشرتي ليها والسياسة الطاقية، احنا اللي بغينا نعرفوه هو كيفاش أن الشعب المغربي كله تكون عندو معممة وبديل للطاقات اللي كاينة دابا ماشي لفئة معينة فقط من الشعب المغربي.

السيدة الوزيرة،

البلاد ديالنا اعتمدت منذ سنة 2009 استراتيجية طاقية وضعت في

صلب الاهتمام ديالها العمل على تأمين الإمدادات الطاقية وتوفير الطاقة وكذا تعميم الولوج إليها مع التحكم في الطلب والمحافظة على البيئة، ولعل القانون 47.09 المتعلق بالنجاعة الطاقية هو أهم إجراء لبلورة استراتيجية ترمي إلى التخفيف من الفاتورة الطاقية للبلاد والمساهمة في التنمية المستدامة من خلال رافعة النجاعة الطاقية، غير أنه وبعد مرور أزيد من عقد من الزمن، لازالت السياسة الطاقية ببلادنا تعتريها عدة اختلالات.

فقد استمر الاعتماد على الواردات الطاقية لتلبية الطلب الداخلي، وهو ما يشكل عبئا ثقيلا على الميزان التجاري وكذا على ميزان المدفوعات، إذ ارتفعت نسبة واردات المغرب من الغاز الطبيعي، وقد تفاقمت معضلة الاعتماد على الواردات الطاقية بالسقوط في تبعية تكنولوجية تتعلق بمسألة الاعتماد على الخبرات الأجنبية، خاصة في مجال الصيانة، ومن الأسباب الرئيسية كذلك في عدم فعالية السياسة الطاقية المعتمدة غياب الالتقائية أمام تعدد المتدخلين.

السيدة الوزيرة،

إن الفشل في تفعيل مقتضيات القانون رقم 47.09 المتعلق بالنجاعة الطاقية والنصوص التطبيقية ساهم بشكل واضح في تعميق الضائقة الاقتصادية التي تعرفها بلادنا والمتجلية في ارتفاع مستوى التضخم وتدهور القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين.

فعلى المستوى الطاقي، ارتفعت أسعار الكهرباء رغم الدعم المقدم للمكتب الوطني للكهرباء وشهدت أثمنة المحروقات زيادات مفرطة وتواطؤ الفاعلين في تحديد أسعارها ضدا على قرار مجلس المنافسة ورفضكن لإعادة تشغيل "لاسامير".

وقد جاءت مؤخرا الزيادة في ثمن البوطاغاز لتعيد لنا سيناريو تحرير المحروقات ليتحمل المواطن المغربي كلفة الزيادات الناتجة عن التوجه التدريجي نحو تحرير الغاز، في حين ستتضاعف أرباح الفاعلين في السوق.

السيدة الوزيرة،

إن تحرير أسعار الغاز بدعوى توجيه الدعم لمستحقيه، لا يصمد أمام الإحصائيات التي تشير أن 60% من الاستهلاك يوجه للأغراض المنزلية، و40% للأغراض غير منزلية، وخصوصا الفلاحة وتربية الدواجن، وحينما ستنضاف تداعيات الجفاف على صعوبة استخراج مياه السقي واللجوء أكثر لاستهلاك الغاز في انتظار البدائل التي طال انتظارها، إذ ستتفاقم على إثره أسعار المنتوجات الفلاحية، ناهيك عن المواد الاستهلاكية الأخرى المرتبطة باستعمال الغاز.

السيدة الوزيرة،

إن الدفع في اتجاه رفع كلفة الطاقة عبر رفع الدعم وتحرير الأسعار تتراكم تداعياتها على كلفة الإنتاج بالمقاولة وعلى القدرة الشرائية للمواطنين، وخصوصا الفقراء والطبقة المتوسطة، أما الأغنياء فهم سيعكسون كل هذه الزيادات في ثمن الطاقة وسيستمرون في مراكمة الثروات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

تبغيو تعقبو السيدة الوزيرة في بضع ثواني؟

شكرا.

إذن نمر إلى السؤال السادس موضوعه "التغيرات المناخية والتحديات البيئية وتأثيرها على سوق الشغل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لبسط السؤال.

الأستاذة زهرة تفضلي.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكن عن الإجراءات التي تجعل من تحدي التغيرات المناخية فرصة لخلق مناصب شغل قارة وملائمة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

جواب السيدة الوزيرة المحترمة، تفضلوا.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا لفريق الاتحاد المغربي للشغل على طرحكم هذا السؤال، اللي هاذي في الحقيقة مناسبة باش نتكلمو عليها على التأثير ديال التحديات المناخية والبيئية على سوق الشغل، كيف ما تتعرفو المغرب تيواصل كل الإصلاحات الهيكلية لمواجهة التحديات اللي تيفرضها التغيير المناخي والتحديات البيئية باش نحولوها إلى فرص حقيقية ومحفزة لخلق فرص الشغل عبر الاستثمار في:

أولا، الطاقات المتجددة، النجاعة الطاقية، الاقتصاد الدائري، تطوير النظم البيئية الزراعية، تدبير معقلن للموارد الطبيعية، تقوية البنيات التحتية ومطابقة المهارات اللي عندنا مع متطلبات السوق ديال الشغل، وذلك طبعا لتحقيق الأهداف التنموية ديال بلادنا.

ولمواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتغيير المناخ، اعتمدت بلادنا واحد البرنامج جد مهم ديال التكيف والتأقلم للتخفيف من هاذ الآثار، وفق مقاربة مندمجة وتشاركية ومسؤولة وتطوير سياسة متكاملة، كنهدف إلى إدماج آثار التغيرات في مختلف السياسات ومختلف المخططات القطاعية والتداخل بين الأهداف الإنمائية للمملكة وتغير المناخ.

كيهدف المخطط الوطني الاستراتيجي للتكيف ديال 2030 إلى تنفيذ هاذ السياسات والتدابير المنسجمة وفعالة على جميع المستويات، على المستوى الوطني والترابي والمحلي وكتسعى إلى تقوية المرونة ديال النظم الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية في مواجهة آثار تغير المناخ، كنشتغلو على تحيين البيانات والمعلومات، لأن هاذ التأثير المناخي هاذ الشي جديد، التقييم والوقاية من المخاطر المناخية وإعداد القطاعات الاقتصادية للتغييرات المتوقعة بما فيه في المجال الطاقي، بما فيه بعض الاستثمارات في الطاقات المتجددة اللي حتى هي تتخضع للتأثير المناخي على المدى المتوسط والبعيد.

وأيضا تعزيز إمكانيات خلق فرص الشغل والابتكار وإعطاء واحد الاهتمام خاص لتعزيز القطاعات الاقتصادية الإنتاجية في مواجهة تغير المناخ، خصوصا 5 قطاعات اللي هي الزراعة والصيد البحري، تربية الأحياء المائية، السياحة المستدامة، الصناعة وقطاع الطاقة.

البلاد ديالنا قامت بإعداد الإستراتيجية الوطنية الأولى للتنمية منخفضة الكربون، طويلة الأمد، متكاملة ومشتركة، تمت البلورة ديالها من كافة الأطراف المعنية والتي تحدد كل توجهات الاستراتيجية الوطنية القطاعية الكبرى وكتحين بطريقة سنوية، ودخلنا معنا أيضا المجتمع المدني كنتماشى مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة، في إطار هاذ التنمية اللي خالية من الكربون.

واحد 2 نقط على هاذ الاستراتيجية، هو أنه غتخلق الفرص ديال عمل إضافية وهاذ النتائج هي نتائج أولوية تقريبا 400.000 فرصة شغل عمل جديدة في حلول 2060، عندها واحد التأثير على التنمية ديال البلاد وعلى الناتج الداخلي الخام.

النقطة الأخيرة، اللي غادي نسالي بها هي التوجهات الاستراتيجية الاستباقية ديالنا، غادي تساهم بشكل خاص في الاستفادة من الصفقة الخضراء لأن مع الاتحاد الأوروبي، آلية التعديل ديال حدود الكربون (CBAM[2]) ديال الاتحاد الأوروبي، قانون الحد من التضخم (Inflation Reduction Act) للولايات المتحدة الأمريكية، ومنطقة التجارة الحرة القارية الجديدة للاتحاد الإفريقي.(la ZLECAF[3]).

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

إذن تعقيب الفريق المحترم.

السيدة المستشارة تفضلوا.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيدة الوزيرة على جوابكم.

فقط نؤكد أن خطر التغيرات المناخية يزداد يوما بعد يوم وتزداد أثارها على الإنسانية بشكل كبير، وفي مقدمتها ارتفاع البطالة وفقدان الشغل في العديد من القطاعات بشكل مباشر، كالقطاع الفلاحي كما ذكرتم، بشكل غير مباشر في قطاعات أخرى ذكرتموها السيدة الوزيرة.

قد كشفت المندوبية السامية للتخطيط، أن معدل البطالة في ارتفاع مستمر، ومن أهم أسباب هذا الارتفاع هو تداعيات الجفاف، وهو نتيجة مباشرة للتغيرات المناخية، والذي أصبح معطى هيكليا لبلادنا، بفقدان مناصب الشغل في القطاع الفلاحي باعتباره أكثر تعرضا للتغيير المناخي، حيث فقد هذا القطاع أكثر من 200 ألف منصب في صفوف العمال الزراعيين.

السيدة الوزيرة،

نبهت العديد من التقارير إلى مخاطر هذه التحديات البيئية وآثارها المباشرة على العمال، فمنظمة العمل الدولية أطلقت مؤخرا صفارة الإنذار حول حجم ودرجة المخاطر الصحية التي يتعرض لها العمال، وحذرت من تأثيرها الكبير على العمال الفقراء وعمال الاقتصاد غير المهيكل والعمال الموسميين والعاملون في المشاريع الصغيرة والصغيرة جدا.

فبالإضافة إلى المخاطر المتعلقة بالمناخ كأمراض السرطان واختلال وظائف الكلي وأمراض الجهاز التنفسي، ما يؤدي إلى الوفيات أو الحالات المزمنة المنهكة أو الإعاقة والتوتر والإجهاد النفسي، فالتقنيات المتطورة بهدف التخفيف من حدة التغير المناخي، يمكن أن تؤدي إلى إنتاج مخاطر جديدة لكونها تحتوي على مواد كيميائية سامة.

وإذا كانت التغيرات المناخية قد فرضت أساليب جديدة في العمل، كالعمل عن بعد والعمل المؤقت، غير أن هاذ الأساليب لا يمكن اعتبارها إلا وسيلة للتهرب من المسؤولية الاجتماعية للمشغل والتحايل واستغلال عرق العامل بأجور زهيدة وساعات عمل طويلة وعدم التصريح الكامل بالعمال وعدم تقنين العلاقات الشغلية.

وعليه، فالاتحاد المغربي للشغل، يطالب باستعجالية وضع سياسات كفيلة بمعالجة الآثار غير المتكافئة لتغيير المناخ، حماية للطبقة العاملة والفئات الأكثر هشاشة، باعتبارها أكثر عرضة للخطر عبر:

- ✓ التحول إلى الطاقة الخضراء؛
- ✓ خلق مناصب شغل مستدامة؛
- ✓ ضمان تحول عادل للوظائف؛
- ✓ فرض شروط العمل اللائق؛
- ✓ إلزامية احترام كافة حقوق الشغيلة وضمان سيادة القانون؛
- ✓ المراهنة على الاستثمار في الرأسمال البشري؛

[2] **C**arbon **B**order **A**djustment **M**echanism.

[3] **Z**one de **L**ibre **E**change **C**ontinentale **A**fricaine.

✓ حماية العمال من كل أنواع التحايل واستغلال باسم التغيرات المناخية.

شكرا السيدة الوزيرة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

كما نشكر السيدة الوزيرة المحترمة على مساهمتها القيمة في هذه الجلسة المباركة.

نرحب بالسيد وزير التجارة والصناعة.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاعه، حول "دعم القطاع الصناعي ورفع مساهمته في النسيج الاقتصادي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال.

تفضل السي لحسن.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نسائلكم السيد الوزير المحترم، حول الإجراءات المعتمدة لدعم القطاع الصناعي والرفع من مساهمته في النسيج الاقتصادي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب على السؤال، تفضلوا.

السيد رياض مزور، وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال الهام.

بالنسبة للقطاع الصناعي كيخضع كما تعلمون منذ 19 سنة لاستراتيجيات متتالية، وهاذ الدعم ديال القطاع الصناعي عندو منظومة اللي هي استراتيجيات متتابعة ديال (Emergence, parc national d'émergence)، التسريع الصناعي والإنعاش الصناعي، هاذ الدعم عنده عدد ديال التوجهات:

- أولا، الدعم المباشر ديال المشاريع الصناعية والدعم المالي؛
- ثانيا، الدعم ديال البنية التحتية وتأهيل البنية التحتية لاستقطاب المستثمرين؛
- ثالثا، تأهيل الموارد البشرية، اللي هي مهمة ومهمة جدا، باش تكون عندنا المردودية، تكون عندنا التنافسية العالمية.

وهاذ الشي مكننا وعدد ديال التدابير الأخرى: دعم الابتكار، دعم الإخلاء من الكاربون إلى آخره، وهاذ الشي مكننا خلال عشر سنوات الأخيرة باش نضاعفو القيمة المضافة الصناعية بينما الناتج الداخلي الخام يتزاد غير بـ 20%.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن نمر إلى تعقيب الفريق المحترم.

السي الحسناوي تفضلوا.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

نشكركم السيد الوزير على جوابكم القيم، وفي نفس الوقت ننوه بالجدية والالتزام الكبيرين للحكومة من أجل تنزيل مختلف جوانب الاستراتيجية الصناعية الوطنية في إطار مجهود جماعي، يضم الكفاءات الوطنية والفاعلين الاقتصاديين.

كما نغتنم هذه الفرصة، لنعبر عن اعتزازنا بالرسالة الملكية السامية التي وجهها جلالة الملك نصره الله إلى المشاركين في اليوم الوطني للصناعة، والتي تعتبر خارطة طريق لعهد صناعي جديد، غايته تعزيز الإنتاج المحلي بشكل تنافسي وتحقيق السيادة الصناعية.

السيد الوزير المحترم،

بهذه المناسبة، إننا ننوه ونشيد بالمجهودات التي تقوم بها وزارتكم من أجل دعم المقاولات الصناعية المغربية، عبر تعزيز المناطق الصناعية ودعم الابتكار الصناعي وجعل الصناعة المغربية أكثر مرونة وقدرة على التأقلم وكفيلة بمواجهة الرهانات الاقتصادية العالمية الجديدة وإحداث المزيد من مناصب الشغل وخلق قيمة اقتصادية مضافة، وندعو بهذه المناسبة إلى تعزيز دور كل الفاعلين في هاذ المجال وفي مقدمتهم المجالس الجهوية.

وفي هذا الإطار، السيد الوزير المحترم، فإن مجلس جهة درعة- تافيلالت يقوم بمجهودات كبير لخلق تنمية صناعية بالجهة، من خلال الانفتاح على تجارب دول صناعية رائدة وتقديم عروض للمستثمرين وعقد شراكات معهم.

لكن الجهة، السيد الوزير، لازالت في حاجة ماسة إلى دعم كبير من الحكومة، وذلك عبر توفير بنية تحتية طرقية وصناعية ملائمة وربط الجهة بشبكة السكة الحديدية وبالموانئ المغربية، خاصة وأن هذه الجهة تمتلك مؤهلات طبيعية وبشرية واعدة، خاصة في المجال المعدني والطاقات المتجددة والصناعات الغذائية.

وفي الختام، فإننا ندعو السيد الوزير المحترم المزيد من الجهود لتعزيز التنمية الصناعية بهذه الجهة من أجل خلق تنمية ترابية منصفة ومتوازنة وملائمة لخصوصية كل جهة، تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة السيد الوزير للتفاعل مع التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ التعقيب الهام، وشكرا على التشجيع وعلى الإشارة للرسالة الملكية لمشاركي اليوم الوطني للصناعة يوم 29 مارس 2023، اللي اعطى سيدنا فيها التوجيهات واضحة بالنسبة لعهد صناعي جديد عنوانه السيادة.

كما تعلمون، طبقا للتوجيهات الملكية، تم إنجاز مشروع استراتيجية جديدة صناعية جديدة، واليوم بفضل المشاورات وكما شفتو جينا جمة بجهة ودرنا المشاورات لأول مرة في تاريخ المملكة غتكون سياسة صناعية جهوية بالمشاورات مع الفاعلين الجهويين، باختيارات مع الجهة وبالتزامات مشتركة بين الجهة والدولة وأهداف واختيارات مشتركة، وإن شاء الله كل جمة غتكون عندها المخطط ديالها والالتزامات ديالها والأهداف ديالها باش تكون تنمية صناعية في كل جهات المملكة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤالان المواليان حول "المناطق الصناعية"، تجمعهما وحدة الموضوع أيضا، لذا سنعرضهما دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب حول "تشجيع الاستثمارات وتسريعها في المناطق الصناعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين باسطي السؤال، الأستاذة فتيحة تفضلي.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

عن تشجيع الاستثمارات وتسريعها في المناطق الصناعية، نسائلكم السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السؤال الثاني في نفس الموضوع لفريق التجمع الوطني للأحرار.

السي محمد بودس تفضلوا.

المستشار السيد محمد بودس:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيد وزير التجارة،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي سيتم اتخاذها من طرف وزارتكم من أجل تحسين الولوج إلى العقار الصناعي لجذب المزيد من الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتعزيز التنافسية الاقتصادية للمملكة، خصوصا على مستوى المناطق النائية والحدودية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤالين معا حول المناطق الصناعية، تفضلوا.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا على هاذ الأسئلة اللي هي هامة وهامة جدا، حيت اليوم باش نستقطبو هاذ الاستثمارات الصناعية خص تكون البنية التحتية وبالأخص المناطق الصناعية والأراضي الصناعية، اللي تتكون مجهزة، اللي تتكون معبأة ومهيأة لاستقطاب هاذ الاستثمارات.

الالتزام اللي اخذيناه خارج البرنامج الحكومي، إضافة إلى البرنامج الحكومي، هو أن كل إقليم غيكون مجهز بمناطق صناعية لاستقطاب هاذ الاستثمارات، بقاو لنا 4 أقاليم غنشتغلو عليها باش نطلقو الأشغال ديالها هاذ العام.

هذا، لا يعني أن الأقاليم الأخرى واخا عندها مناطق صناعية، هاذ المناطق قابلة للاستقطاب، وكاين أيضا برنامج إعادة تأهيل ديال بعض المناطق الصناعية اللي هوما اليوم ماشي في حالة لاستقطاب استثمارات جديدة.

ثالثا، بالنسبة للمناطق الصناعية اللي مجهزة ومازال ما كاين استثمارات اللي تيمشيو لها، كاين 3 حالات:

الحالة الأولى، هي أن مازال ما كاين المسالك والولوجيات والتجهيزات الكافية، غنشتغلو عليها باش نقويو هاذ الأجهزة وهاذ الاستثمارات.

ثانيا، هي كاين بعض الاختلالات، بالنسبة للمضاربة إلى آخره، كاين تعبئة مع السلطات المحلية باش نخرجو هاذ الناس اللي اخذاو هاذ الأراضي أو حجزوها، ونخليوها ونعطيوها للمستثمرين، وجينا في قانون جديد اللي غيحارب هاذ المضاربة، واللي صادقتو عليه تحت هذه القبة.

وثالثا، كاين أيضا عدد ديال المستثمرين اللي ما تيعرفوش هاذ المناطق والقدرة ديالها وما عندناش مخطط، ما كانش عندنا مخطط، اليوم اشتغلنا مع كل الجهات، جمة بجهة، بحال اللي قلت في العهد الصناعي الجديد باش ناخذو الأولويات نشوفو هاذ الامتيازات اللي يمكن لنا نعطيوها إضافية باش نجلبو هاذ المستثمرين في هاذ الأقاليم، وميثاق الاستثمار الجديد تيساعدنا باش نعطيو مساهمة إضافية باش نجلبو هاذ المستثمرين في هاذ المناطق النائية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى التعقيب على جواب السيد الوزير، وأعطي الكلمة بداية لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، الأستاذة تفضلي.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

ننوه بالمجهودات التي بذلت ولازالت متواصلة فيما يخص توفير فضاءات الاستقبال الصناعية، ذلك عبر تحقيق المزيد من الإنجازات، تهم إنشاء وتوسيع وإعادة تأهيل مناطق التسريع الصناعي والمناطق الصناعية ومناطق الأنشطة الاقتصادية والتجارية، باعتبارها من أهم وسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في جلب الاستثمارات الأجنبية والوطنية والرفع من الصادرات الصناعية.

نثمن أيضا ما قمتم به مؤخرا في إطار مخطط وزارتكم التشريعي بنسخ المادة 43 من القانون المتعلق بمناطق التسريع الصناعي بواسطة مشروع القانون 56.23 الذي تم التصويت عليه بمجلسنا الموقر، وهو عمل ينم عن فهم واستيعاب كبير للسياق الذي يأتي في إطاره، حيث يرتبط بمجموعة من النصوص التشريعية، هدفها النهوض بالاستثمار، وذلك عبر خطط قطاعية، منسجمة وآليات محفزة ومتكاملة للاستثمار، تماشيا مع رؤية جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، من أجل تحقيق السيادة الوطنية ورفع التحديات الدولية الراهنة.

ونظرا لأن ما وصلت إليه بلادنا من تطور في القطاع الصناعي والتجاري راجع في نسبة كبيرة منه إلى ما شهدته بلادنا من تطوير للبنيات التحتية وتهيئة المناطق الصناعية في السنوات الأخيرة، باعتبارها ركيزة أساسية في استقطاب الاستثمار ودعم الاقتصاد الوطني، فإننا ندعو إلى مضاعفة المجهودات المبذولة وعلى مستوى مختلف جهات المملكة للنهوض بالمناطق الصناعية، وذلك عبر إدراجها في المخططات التنموية المحلية، وتوجيه الدعم الكافي لهذه المناطق وتبسيط مساطر إقامتها وتجهيزها وتطوير بنياتها التحتية وتقديم الحوافز الاستثمارية، لجعلها فضاءات مناسبة لجلب الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

ما نود الإشارة إليه مجددا، ونحن بصدد الحديث عن تطوير الصناعة وجلب الاستثمارات وتقوية المقاولات الصناعية وإحداث مناصب الشغل هو استمرار نمو الاقتصاد غير المهيكل وانتشاره بشكل كبير، لا نقصد المعيشي طبعا الذي أصبح أحد كوابح الاقتصاد الوطني، وهو إشكالية يستوجب محاصرتها عبر آليات وتدابير قصد الإدماج في الاقتصاد المهيكل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

نمر إلى تعقيب فريق التجمع الوطني للأحرار.

السي محمد، تفضلوا.

المستشار السيد محمد بودس:

شكرا السيد الرئيس.

متفقون معكم السيد الوزير بأن بلادنا ماضية بإرادة قوية لتحقيق إصلاح كبير في قطاع الصناعة، حيث أحدثت الحكومة بموجب ذلك عدة إجراءات لدعم الاستثمار في مختلف المنظومات، عبر مخطط التسريع الصناعي واكبه إصدار ترسانة قانونية لتسريع الإقلاع الصناعي والرفع من جاذبيته إلى جانب إخراج القانون الإطار المتعلق بميثاق الاستثمار المعززة بالترسانة القانونية المصاحبة له، وعلى رأسها القانون المؤطر للمراكز الجهوية للاستثمار.

هاذ الورش الإصلاحي الكبير يقتضي منكم العمل على تسريع تسهيل الولوج إلى العقار الصناعي عبر إحداث جيل جديد من المناطق تستجيب لرهانات التنافسية الدولية ولحجم انتظارات مختلف المتدخلين وعلى رأسهم المستثمرون الخواص الوطنيون والأجانب لخلق برامج تنموية بمختلف الجهات والأقاليم وخلق فرص شغل قارة بالشباب للتخفيف من تداعيات البطالة، مع إقرار مقاربة مجالية ناضلنا عليها كثير من داخل هذا المنبر، بحيث أن هناك جهات لم تستفد بعد من حظها من الاستثمار وتحتاج إلى إحداث مناطق صناعية ذات خصوصية لكي تستفيد أكثر من إمكانيات دعم الدولة لتحقيق التوازن المجالي المنشود.

وفي هذا الإطار، ندعو إلى خلق مناطق صناعية خاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة بالمدن الصغرى والمراكز الصاعدة.

اليوم، نحتاج إلى سن سياسة التمييز الإيجابي لفائدة الأقاليم والجهات التي تفتقر إلى وجود البنية التحتية الأساسية للاستثمار، عبر إحداث برامج لتطوير وتدبير المناطق الصناعية بهاته الجهات النائية التي لم تنل بعد حظها من مشاريع الإقلاع الصناعي المنشود.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن تفاعل السيد الوزير مع التعقيبين، تفضلوا.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

لا، ما غاديش نطول متفق معكم بجوج 100% هاذ الشي اللي يمكن ليا نقول لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن نمر إلى السؤال الرابع موضوعه "الإجراءات الحكومية لمواكبة التجار".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط

السؤال.

السي كمال، تفضل.

المستشار السيد كمال بن خالد:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم.

عن الإجراءات الحكومية لمواكبة التجار نسائلكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال الهام.

كيف ما تتعرفو، السياسة اللي كنهجوها تنزلوها على أرض الواقع جاية من المناظرة الوطنية ديال التجارة مع جميع الفاعلين في هاذ القطاع اللي خرجت بـ 1500 توصية، هاذ 1500 توصية هي خريطة الطريق اللي كتزلوها توصية بتوصية.

اليوم شرعنا في تنزيل 80% ديال هاذ التوصيات، بدينا بالمشروع الملكي الكبير اللي هو الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية لجميع التجار، وكانو أول فئة منخرطة في هاذ الورش الملكي الكبير.

كان أيضا الإصلاح الجبائي بـ (CPU[4]) اللي جا وكان مطلب ديال التجار منذ عقود، جينا أيضا ودخلنا في التنويع ديال المداخيل أو الإدماج المالي اللي تنشتغلو عليه بعدة شراكات وباش ما يكونوش هاذ الشبكات مع تاجر القرب هوما في تنافس بحال اللي كانو بحال اللي باقين في بعض الحالات، واليوم كاين إدماج وتكامل فيما بينهم.

كنا كنتظرو بأن في 2023، التجارة عبر الشبكات غادي توصل 50% ديال التوزيع ديال السلع في المغرب، باقين في 20% باقي تاجر القرب عنده المكانة والدور ديالو الاجتماعي الأساسي وكيوزع 80% ديال المنتوج، بحيث أنه ماشي غير تيوزع المنتوج كيساهم أيضا في تمويل الأسر المغربية بالكارني ما معروف بالكارني.

هاذ الكارني اليوم خصنا إدماج مالي باش نقويو المداخيل ونقويو السيولة ديال هاذ تاجر القرب اللي يمكن لو يقوي الاستثمارات ديالو وينوع فالعرض ديالو، وخصنا ندخلوه أيضا في تنويع العرض ديالو كما تتعرفو 30% ديال المداخيل ديال تاجر القرب اليوم هوما (recharges) ديال التليفون، وغنكملو بالتنويع ديال عدد ديال الخدمات الأخرى اللي هي عندها علاقة أيضا بالتجارة الإلكترونية باش نقويو المداخيل ديالو والمساهمة ديالو فالتوزيع والإدماج ديالو مع التجارة الإلكترونية.

وكما كتعرفو، البيع فالشرا غنديرو المنظومة والتكاتل ديال هاذ التجار اللي كنشتغلو عليها باش يكون عندهم تكاتل ويمكن ليهم حتى هوما يشريو بنفس المعايير والامتيازات اللي كيشيرو بها الشبكات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن تعقيب الفريق المحترم.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد كمال بن خالد:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد الوزير على هاذ المجهودات كلها اللي بذلتو واللي باقي تتبذلو واللي هي فالحقيقة مهمة ومهمة جدا، ولكن أنا كنعرج بك السيد الوزير لواحد النقطة مهمة وغادي نرجع للتجار ديال مناطق الزلزال.

هاذ التجار هاذو اللي كنا هنايا، جيتي السيد الوزير واعدتينا بواحد البرنامج، ولحدود الساعة مازال ما كاينش في أرض الواقع، وأنا كعرفة ديال التجارة والصناعة ديال الجهة اللي متضررة بزاف من هاذ الزلزال مازال التجار كيجيو يوميا وكيطرحو الأسئلة فين وصل البرنامج؟ وفين وصل هذا؟

احنا، السيد الوزير، كلنا ثقة فيكم، كنعرفو كاينة المسطرة شوية طولت، ولكن في نفس الوقت خصنا ناخذو بعين الاعتبار بأن هاذ الناس راه باقي تيعانيو حتى لليوم، هذا فيما هاذ يخص التجار.

فيما يخص السيد الوزير التجار على العموم، كنشوفو بأنه كاين مجهود كبير درتوه السيد الوزير فالمناطق الصناعية، أنا كنطلب منكم السيد الوزير تشوفو شوية هاذ المناطق التجارية وهاذ المجموعات التجارية، اليوم كاين بعض المجموعات التجارية كتعاني من مشاكل كثيرة، ناخذو على سبيل المثال واحد المجموعة تجارية اللي هي "سوق الخميس" في مراكش اللي دائما تتعرض للحرائق وكتعرض للمشاكل ولاش؟ لأنه الوضعية ديالها ماشي وضعية صحية، ناقصها بزاف ديال الحوايج، الولوج.. وكاين مشاكل اللي اليوم السيد الوزير إلى درتو نفس المجهود اللي كتديرو فالأحياء الصناعية درتوه فهاذ المراكز التجارية، احنا على يقين بأنه غادي تكون واحد النتيجة مشرفة وواحد النتيجة اللي كيتسناها التاجر وهاذ التاجر كله ثقة فالوزارة ديالكم السيد الوزير، وعندنا لقاءات مع مجموعة ديال التجار وكيتفاءلو خيرا إن شاء الله فهاذ الحكومة وفيكم.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

[4] **C**ontribution **P**rofessionnelle **U**nique.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار التفاعل مع التعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا.

بالنسبة للمنطقة ديال الحوز كانت الموافقة ديال اللجنة يالاه تسنات الاتفاقية اليوم وإن شاء الله غنبداو في تنزيل هاذ الدعم في أقرب وقت.

بالنسبة للمناطق التجارية والمقاربة باش نقويو هاذ المناطق التجارية وهاذ الأسواق اللي منها مهيكلة واللي منها عشوائية واللي منها عندها منتوجات في بعض الأحيان اللي كتخضع للمراقبة، خصها مقاربة شمولية، حيث بعض المرات ملي كندخلو فيها راه بدينا نحاولو ندخلو فيها، ملي كندخلو فيها كنلقاو بأن غنضرو هاذ التجار أكثر ما غنفعوهم إيلا جينا طبقنا القانون بكل حذافيره وكنلقاو مقاربة للإدماج أولا، باش نقويو المداخيل ديالهم ثانيا وباش نمكنوهم باش أولا يحترمو هاذ القوانين ديال السلامة وديال المنتوج وديال عدد ديال الحوايج، وأيضا ديال الضرائب وباش ما ندخلوش عليهم ونقولو ليهم غنعاونوكم بواحد.. وغيصدقو مخلصين 10.

إذن، بغينا نجيوهم بفائدة خليونا نشتغلو باش نلقاو برامج اللي غيليقو ليهم واللي غيدخلو فيهم بصفة إرادية باش ما نثقلوش عليهم، ملي غنجيو بوسيلة أننا غنعاونوهم وغنصدقو خارجين عليهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

"العدالة المجالية في توطين الاستثمارات الصناعية" موضوع السؤال الخامس لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضلوا السي الحاج الطيب، تفضلوا.

المستشار السيد سيدي الطيب الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السيد الوزير،

سؤالي حول دور العدالة المجالية في توطين الاستثمارات الصناعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا على هاذ السؤال اللي هو هام.

باش نكونو منصفين، الصناعة في المغرب كانت مركزة في الدار البيضاء وفي بعض المدن ولكن بصفة محتشمة،

اليوم ولت في طنجة، في القنيطرة، رجعت لفاس، رجعت لمكناس، مشات لوجدة، مشات لأكادير، كاينة في العيون، وغادي تبدا إن شاء الله بقوة في الداخلة وغادي تمشي لمناطق أخرى، الرشيدية بحال اللي هضرنا عليها، كلميم... إلخ.

اليوم، كاين توجه من أجل الاستفادة من كل الإمكانيات ديال كل جهة باش نقويو الصناعة، علاش؟ حيث كاين قناعة مشتركة عند كل الفاعلين أن الصناعة داعمة للتنمية وكتقوي التنمية.

اليوم، كاين.. كنمشيو بصفة إرادية كنواكبو المستثمر، كنجهزو له حسب التصورات ديالو وحسب ما يراه مناسبا.

اليوم، ولينا كنوجهوه وكنهيؤو له بنيات تحتية وكنعطيوه دعم إضافي باش يمشي للمناطق اللي ما كيمشيش لها بصفة مباشرة، هذا هو التوجه الجديد لهذه الحكومة، جات به بميثاق الاستثمار، جات به بدعم متفاوت بين الأقاليم باش نقويو الجاذبية ديال بعض الأقاليم اللي ما كيمشيوش لها بصفة مباشرة المستثمرين، العدالة المجالية في الصناعة وفي كل المجالات هي من أولويات الأولويات ديال هذه الحكومة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن تعقيب الفريق المحترم.

السي عبد الكريم، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

شكرا السيد الوزير على جوابكم القيم.

لا شك أن الجهوية المتقدمة جاءت نتيجة ديال واحد الإرادة ملكية اللي الهدف منها هو ضمان تنمية أفضل والحد من الفوارق المجالية، وجا في التدخل ديالكم السيد الوزير بأن القطاع الصناعي الوطني دار واحد القيمة مضافة مشرفة تقدر بحوالي 25% من الناتج الداخلي الخام، غير أن الرهان السيد الوزير اليوم معقود على المنافسة لجذب استثمارات أجنبية، خاصة وأن المنافسين ديالنا في أوربا الشرقية وتركيا وآسيا يتوفرون على منظومات صناعية تمثل غالبا أكثر من 30% من الناتج الداخلي الخام.

صحيح، السيد الوزير، أن قبل ولكن حتى لحد الآن المحور ديال الدار البيضاء- طنجة يمثل حوالي 82% من الإنتاج الوطني الصناعي، وذلك نظرا لما يتمتع به من مميزات.

وفي هذا الإطار، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن مختلف الأنظمة ديال الدعم التي تم تضمينها في ميثاق الاستثمار، بما فيها المنحة الترابية التي تشكل رافعة مهمة لتحقيق اللامركزية وجذب المستثمرين إلى المناطق النائية، وكذا المقاربة التشاركية اللي قمتو بها السيد الوزير.

ولكن، من أجل المواكبة ديال هاذ الميثاق، نرى بأن لابد أن يكون

مصحوبا بالتدابير التالية، وجات في التدخلات ديالكم السيد الوزير، غير كاين الفرق بين الزمن التشريعي والزمن الاستثماري:

- تحديد الإمكانيات الصناعية لكل جهة بهدف توجيه المستثمرين إلى أفضل ما توفر من الفرص والبنى التحتية والمنظومات الاقتصادية اللازمة لتطوير هذه الصناعات أو ما يسمى بالعرض الصناعي الجهوي، وجا في التدخل ديالكم السيد الوزير؛

- تحديد وحصر الوعاء العقاري، عرفتو كاين مشكل ديال الوعاء العقاري السيد الوزير الخاص بالاستثمار الصناعي، في إطار برامج التعمير بشراكة مع الجهات والوزارة الوصية؛

- تسريع الشراكة بين الوزارة والجماعات الترابية من أجل خلق مناطق صناعية مندمجة وهاذ الشي قمتو به السيد الوزير، غير كنطلبو التسريع في بعض المناطق؛

- تشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص لإعادة هيكلة المناطق الصناعية الموجودة في الجهات، كما هو الشأن بالدار البيضاء وطنجة؛

- والمهم، السيد الوزير، هو ضمان الالتقائية في مختلف البرامج والمتدخلين فيما يخص البنية التحتية والمناطق الصناعية، وذلك من أجل ترشيد الاستثمار العمومي بما يحقق التكامل بين الجهات، وعرفتو بأنه كاين هاذ المشكل اللي تطرح في أوربا، أن كاين بزاف العدد ديال (les zones industrielles qui..) اللي يمكن يكونو (en doublant) أو (les aéroports qui sont en doublant)، ما خصناش نطيحو في هاذ المشكل، السيد الوزير.

ونؤكد لكم، السيد الوزير، في الأخير بأننا تنآمنو في الورش الملكي وفي أن الجهات ديال بلادنا عندها الفرص اللي تتوفر للمستثمر لإنشاء مشاريع هيكلية ومستدامة محققة للنمو والتنمية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، حفظه الله.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير.

ماكاين تعقيب؟ شكرا جزيلا.

نمر إلى السؤال الموالي، موضوعه "واقع وأفق صناعة الصناعات بالمغرب" للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السي لحسن، شكون السي حمة أو لا السي لحسن؟

السي حمة، تفضل.

المستشار السيد حمة أهل بابا:

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن واقع وآفاق صناعة السيارات بالمغرب والحصيلة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للجواب على السؤال.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال الهام.

بالنسبة لصناعات السيارات بالمغرب هو أول قطاع مصدر ديال بلادنا، بحيث أن الصادرات في العام اللي فات فاقت 140 مليار درهم ديال القطاع، هاذي 15 عام ماكان تيصدر حتى درهم، يعني قطاع اللي صدر العام اللي فات 2 مرات ما صدره المكتب الشريف للفوسفاط، وهذا مهم ومهم جدا.

اليوم الطاقة الإنتاجية ديال بلادنا وصلت لـ 700.000 سيارة، القدرة الإنتاجية ديال بلادنا، وكاين استثمارات اللي هما في طور الإنجاز الآن باش نوصلو العام الجاي إلى مليون سيارة سنويا، وكاين مشاورات باش نوصلو في 3 سنوات المقبلة أو 4 السنوات المقبلة إلى 1.400.000 سيارة في الطاقة الإنتاجية ديال بلادنا، هذا من حيث الحجم.

من حيث النوع، كاين أيضا قطاع جديد ديال السيارة الكهربائية اللي هو قطاع اللي اختارو السوق، أكبر سوق ديالنا اللي هو الاتحاد الأوربي اللي غيمنع السيارات الحرارية سنة 2035، وكاين تحول اللي بدا منذ الآن، والمغرب غيولي بين 4 أو 5 دول ديال العالم اللي غادي تكون عندها سلسلة الإنتاج كاملة ديال البطاريات منذ المادة الكيماوية إلى البطارية الكاملة إلى السيارة.

هذا القطاع هو قطاع واعد، عندو اليوم حضور قوي، تيشغل أكثر من 260.000 كفاءة هو أول قطاع مصدر، وعندو القدرة بالنسبة للسنوات المقبلة باش يضاعف الصادرات ديالو 3 مرات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

تعقيب الفريق المحترم.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد حمة أهل بابا:

السيد الوزير المحترم،

لابد في البداية أن نشيد بالعمل المهم الذي تقومون به من أجل تبوؤ المغرب وصناعته المكانة التي يستحقها بين الدول المصنعة، وهذه المنظومة الصناعية، كما وضحتم غير ما مرة، تشكل 250 مصنعا يوفر 260.000 منصب شغل، محصلة نسبة إدماج للقيمة المضافة المحلية بنسبة تفوق 80%، رقم المعاملات يتجاوز 12 مليار دولار خلال سنة 2023، تتطلب اهتمامات خاصة من حيث تسهيل وتوفير العقار وتسهيل الضريبة والمرونة الإدارية.

السيد الوزير المحترم،

إن المغرب، كما أبرزتم سابقا، يسعى إلى تحقيق توجهين، الأول يتعلق بإنتاج السيارات العادية والثاني يتعلق بالسيارات الكهربائية، وفي وقت تسير أوربا وأمريكا الشمالية في اتجاه استعمال السيارات الكهربائية فقط، مع العمل على التخلي عن السيارات العادية في أفق 2035 على أبعد تقدير، فماذا أعددتم لهذا التحول البنيوي العميق؟

ونعلم جميعا أن الشركات العالمية تسعى بدورها للاستفادة من المنظومة الصناعية التي تتوفر عليها المملكة المغربية والتي ستعمل على تحويلها إلى منظومة صناعية للسيارات الكهربائية، خاصة وأن البنيات التحتية المتوفرة والرأس المال البشري موجود، وبالتالي فالأمر يتعلق بتحويل المحركات من غازوال والبترول إلى محركات كهربائية، مما يستوجب تحويل الاستثمارات القادمة التي ستساهم في خلق الثروة ومجموع مناصب العمل يتطلب من السوق العالمي، وفي المقابل فإن الجهات المستثمرة ستستفيد من اتفاقيات التبادل الحر التي تتوفر عليها المملكة المغربية وفي فرص رابح-رابح ستعود الشركات الصينية التي تواجه بعض المشاكل في بعض الدول الغربية قادرة على تصنيع منتجاتها في المملكة المغربية وتصديرها إلى بعض الأسواق الخارجية.

إن المغرب والصناعة.. مما يشجع علامة "صنع بالمغرب" خصوصا أن الخطوة ستساهم في توفير فرص الشغل بالنسبة للمغاربة مع إدخال العملة الصعبة، ومن جانبه سيوفر المغرب لهذه الشركات القدرة على تصدير السيارات المختلفة للدول لما تتوفر عليه من بنيات تحتية واتفاقيات مع مجموعة من دول الهدف منها تحقيق رقم معاملات يناهز 16 مليار دولار وتصنيع ما يناهز مليون سيارة.

السيد الوزير المحترم،

كل هذا لا يعفينا من إبداء ملاحظة أساسية تتعلق بالقدرة الشرائية للمواطن المغربي، فلا يخفى عليكم السيد الوزير المحترم أن السيارات المغربية الصنع تباع في دول أخرى بثمن أقل مما تباع به في المغرب، مما يطرح علامة استفهام وشعور بالحيف لدى المستهلك المغربي، فإلى ماذا يرجع هذا؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للتفاعل مع التعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا.

بالنسبة للسيارات الكهربائية، هضرنا عليها وهضرنا على سلسلة الإنتاج، المغرب كينتج السيارات الكهربائية.

بالنسبة للثمن ديال السيارات، كاين بعض المغالطات اللي كيبينو بعض (les sites) بأن إسبانيا ولا فرنسا فواحد الوقت محدد كانو السيارات كيتباعو بثمن أقل مقارنة مع المغرب، في هاذ الفترة اللي كانو كيبانو هاذ الصور كان دعم اللي كتعطيه الدولة في هاذ الدول باش يشريو السيارات ويغيرو السيارات ديالهم، ولكن الثمن ديال السيارة في المغرب بحال الثمن ديال السيارة في أوربا، بعض المرات كاين واحد الفرق، غادي تقول ليا القدرة الشرائية هنايا هابطة مقارنة مع القدرة الشرائية في أوربا، وأنا متفق معك، ولكن كلفة السيارة نفسها هنايا ولا تما.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

نمر إلى السؤال السابع والأخير في جدول أعمال الجلسة، موضوعه "تعزيز عمليات التصدير وتوسيع تواجد الشركات المغربية على الساحة الدولية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

السي أمين تفضل.

المستشار السيد أمين عباس البارودي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي سيتم اتخاذها من طرف وزارتكم من أجل تعزيز عملية تصدير وتوسيع تواجد الشركات المغربية على الساحة الدولية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال الهام.

كما تتعرفو كاين عدد ديال البرامج، وتمت مواكبة أكثر من 250 شركة من أجل المساعدة ديالها لفتح أسواق جديدة ومنها 200 اللي كتصدر لأول مرة، كاين مواكبة كل سنة تقريبا ديال أكثر من 150 شركة من طرف الوزارة ومن طرف الوكالة المغربية لتشجيع الاستثمار والصادرات.

اليوم، هاذ الشي غير كافي، حيث احنا كنطمحو لأدوات جديدة، حيث المواكبة في الصالونات، المواكبة باش نمشيو نشوفو وندعمو هاذ التصدير خصو يتضاعف على الأقل 4 أو 5 المرات باش نساعدو هاذ الشركات باش يقتنيو بلاصتهم في هاذ الأسواق باش يكون عندهم وجود باش يكون عندهم (stock) في هاذ البلدان أو فهاذ البيئة.

احنا كنشتغلو عليه، وغيكون إن شاء الله اقتراح ديال الاستراتيجية الجديدة باش نواكبو المصنعين ديالنا، باش يكون عندهم حضور أكبر، باش

يمكن لهم يشريو علامات، باش يمكن يكون عندهم وجود أقوى في الأسواق، ويقويو العلامات ديالهم، ويكون عندهم حضور أقوى في الأسواق الأجنبية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

التعقيب للفريق المحترم.

السيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد أمين عباس البارودي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

شكرا على هاذ المعطيات اللي اعطيتنا، وكولشي كيعرف بأنه كاين مجهود كبير مديور من الحكومة لتشجيع الاستثمار فالمجال الصناعي.

هو غير اسمح لي، غادي نشارك معك واحد الإكراهات اللي تتعرفها الصناعة فبلادنا، ما كنهضرش أنا على صناعة السيارات وصناعة الطائرات، لأنه وصلو معكم (des accords spéciaux)، ما كنظنش عندهم مشاكل اللي عند الشركات الصغرى والمتوسطة.

نعطيك أمثلة، السيد الوزير، باش نكونو واضحين، عندك عرفت السيد الوزير، الآن بأنه هاذ الشركات الصغرى والمتوسطة إلى بغاو غير يجيبو قطع الغيار دابا، كيخصهم ذاك (CoC[5]) اللي هو عامل بزاف ديال المشاكل فالقطاع الصناعي، اللي كيطلع التكلفة، وبعض الأحيان كيوقف كاع المصانع.

وعرفتي السيد الوزير، بأن اليوم هاذ (CoC) تعطات (contrôle) نتاعها لبعض الشركات اللي هوما نتاع (contrôle) أجنبية اللي هي (privé) اللي عاملين، اللي دارو أموالا كثيرة على ظهر المغاربة والشركات المغربية، بحيث كنعرفو السيد الوزير، هو أنه هاذ (CoC) تدار نهار الأول، مع السي مولاي حفيظ العلمي الله يذكرو بخير، على قبل (chargeurs) نتاع (les chargeurs) نتاع الشينوا، باش يكون (contrôle) فالبلدان اللي ما عندهومش معايير نتاع الجودة.

ولكن اليوم تنصيبو بأن هاذ (CoC) كيطلبوه، هذا الإدارة من قطع الغيار، من الاستيرادات كيجيو من البلدان بحال أوروبا، بحال أمريكا، بحال اليابان، اللي عندهم جودة عالية، وهاذ الشي زعما عندنا المغرب احنا ما بقى كيعترفشي لا بالجودة نتاع أوروبا ولا أمريكا ولا اليابان، احنا عندنا الجودة نتاعنا بوحدنا، هذا من جهة.

عندك حاجة أخرى، السيد الوزير، أمثلة أخرى باش يكون.. عندك.. ديال (dédouanement) اليوم، وعارف السيد الوزير اليوم بأنه باش تجيب السلعة وتدونها فالديوانة، اللي كان ذيك الساعة (le taux moyen) كان 3 أيام، 4 أيام، دابا ولا 3 السيمانات، 4 السيمانات، يعني هاذ الشي كيعطل الخدامة نتاع المقاولات ونتاع المصانع، وحاجة أخرى كيزيد لهم الكلفة، لأنه (le magasinage) مانقولكشاي، ذاك الشي زعما كثير.

عندك شي حاجة أخرى، السيد الوزير، هي (la régionalisation)، حتى هي واحد النهار فاق شي حد فالإدارة، قرر بأنه ما باقيش تديو لنا السلعة فمدن أخرى من غير (Casablanca) وطنجة، وهاذ الشي ماشي معقول، حيث كنقولو بأن بغينا (la régionalisation)، بغينا الجهوية، كيجي واحد بطريقة هكذا، كيقولك لا أسيدي ممنوع، دابا الديوانة لا فمراكش ولا فأكادير ولا فمدن أخرى ولا فكازا، ولا فطنجة، وهاذ الشي راه كيعطل بزاف الأوامر في المصانع.

وباش تعرف السيد الوزير حتى هو راه يمكن تأكد منها، عندك حتى القطاع نتاع (pharmaceutique) بزاف دالمصانع (aujourd'hui) كيفضلو يجيبو (le produit fini) من اسبانيا ومن تركيا ومن الهند، ومايصنعوش فالمغرب، لأن إلى بغا يصنعو فالمغرب خصو يجيب (les intrants) اللي خصو اللي غادي يخصو، وكنعرف السيد الوزير، بأنه دابا مع وزارة الصحة راه خصهم 6 أشهر، 8 شهور، 9 شهور إلى جاوبوهم باش يمكن ليه يجيب هذاك (les intrants) باش يمكن له يصنع، واحنا كنعرفو السيد الوزير بأنه...

اسمح لي.

السيد رئيس الجلسة:

.. مع التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

لا السؤال كان على التصدير، ولكن غنجاوبو على الاستيراد ماكاين مشكل، يمكن تغالطات فالسؤال.

بالنسبة (CoC)، عرفتي علاش تعامل على (les chargeurs) تعمل باش نحميو الصناعة الوطنية، باش نحميوها من الناس اللي كيقول لك كنجيبو من هاذ البلاد وهوما ماكيجيبوش من هاذ البلاد، وهاذ الشي كان كيكون، واليوم اخذينا شركات عالمية اللي عندهم القدرة باش يمشيو يبحثو فذاك بلدان المنشأ واش كاين ذاك المصنع ولا ماكاينش هذا هو الأول.

معلوم، هاذ الإجراءات اللي كاينة بعض المرات كيخلقو بعض المشاكل للناس اللي ماعندهومش حتى مشكل، واحنا درنا منصة ديال الشكايات اللي تتوصل ليا أنا شخصيا بعد يومين إيلا ما كانتش معالجة ويمكن لكم تستعملوها بغض النظر أن العديد منه تيتصلو بالمصالح أو بيا مباشرة باش نسهلو هاذ المأمورية، ولكن تنشتغلو عليها باش نسهلو عليكم المأمورية وتتقول بأن 4 سيمانات تتوقع، ولكن الآجال هو 6 أيام ونص بدون (contrôle) وبـ (contrôle) تتزاد نهار في المتوسط، كاين حالات واحنا تنشتغلو عليها باش

[5] Certificat de conformité.

نقلصوها وبعض الحالات اللي كاين قطاع غيار اللي هي قطعة اللي ما تتعرفش إلى آخره تنشتغلو عليها باش نسهلو هاذ المأمورية.

أنا رهن الإشارة باش نسهلو كل مأمورية بالنسبة للمصنع وبالنسبة للموردين بصفة عامة اللي تيحترمو القانون وما عندهم حتى شي مشاكل، احنا متفقين على هاذ الشي.

بعض المرات بالنسبة للجهوية كاين بعض المصالح تيقول لك أنا عندي الخبرة هنايا بغيتك تستعملها هنايا، احنا تمشيو لهاذ المسألة وتنقادوها.

عندي مشكلة بالنسبة بين العيون وأكادير اللي تنحاولو نحلوها، غادي نشوفو كيفاش نحلوها، أيضا بالنسبة لمراكش والدار البيضاء، احنا رهن الإشارة باش نحلو كل المشاكل عارفين بأنهم كاينين، كنمشيو لها حالة بحالة وإيلا كانت شي حاجة أخرى يمكن لنا نديروها راه غنديروها إن شاء الله باش نسهلو عليكم المأمورية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

إذن طبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، وبعد إعراب الحكومة عن استعدادها للتفاعل مع الطلبات الثلاثة لتناول الكلمة المقدمة حول "التضييق على الصادرات المغربية"، أعطي الكلمة لممثل فريق التجمع الوطني للأحرار في حدود دقيقتين.

تفضلوا السيد الرئيس، السي محمد البكوري.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

في إطار تناول الكلمة في نهاية جلسات الأسئلة الشفهية، وطبقا كيف ما عبرتو، طبقا للفصل 168 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، طلب فريقنا أو أثير في فريقنا موضوع عام يتعلق بحماية الصادرات المغربية، ألتمس من السيد الوزير تنوير الرأي العام، وخاصة تجار والمستثمرين، عن موضوع أو حول المجهود التي تقوم به الحكومة وخاصة الوزارة ديالكم لحماية الصادرات المغربية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة في نفس الموضوع لممثل فريق الأصالة والمعاصرة في حدود دقيقتين.

مولاي مسعود تفضلوا.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إن طلب فريقنا لتناول الكلمة في آخر الجلسة جاء من أجل إثارة الانتباه إلى تزايد وثيرة التضييق على صادرات بلادنا في الآونة الأخيرة، فبعدما كانت تشمل الفواكه والخضراوات أضحت الآن موجهة نحو الصادرات الصناعية كذلك، آخرها ما حصل بميناء "ليفورنو" الإيطالي من خلال مصادرة السلطات يوم 15 ماي الجاري لشحنة تضم 134 سيارة كهربائية قادمة من منصة التصنيع والتوزيع داخل التراب الوطني، موجهة للسوق الإيطالية.

إن بلادنا تحت القيادة الرشيدة والتوجيهات النيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، قطعت أشواطا على درب التنمية والتطور في المجال الصناعي الذي أضحى يلعب دورا محوريا في الاقتصاد الوطني، منها جلب العملة الصعبة وتوفير موارد جبائية للمحفظة العمومية وتشغيل اليد العاملة وإشباع الحاجيات الأساسية للمواطن، والمساهمة بطبيعة الحال في تسريع نمو الأقطاب الحضرية، إلا أن هذا الإقلاع الصناعي الذي يشكل فخرا لكل المغاربة أضحى يواجه السيد الوزير معيقات متنوعة من لدن عدة اقتصادات تحت عدة مصوغات كانت آخرها التضييق الجمركي في بعض نقط العبور، إلا أنها في الحقيقة ضريبة للتطور على الصعيد الإقليمي.

السيد الوزير،

إن الأشواط التي قطعناها في تطوير إنتاج الصناعة الوطنية كان من نتائجها مقارعة اقتصاديات متطورة والإلحاق بنادي الدول الصاعدة، ندفع بثمنها اليوم بهاذ المضايقات العالمية والسرية في حق صادراتنا الصناعية.

لذلك، ندعوكم ومن خلالكم الحكومة السيد الوزير للتدخل الفوري بصرامة وحزم لحماية صناعتنا من هاته التصرفات الطائشة عبر اعتماد إجراءات حمائية وناجعة، والسهر على إجبار شركائنا على احترام اتفاقيات مبرمة والاستثمار في التعاون جنوب-جنوب، التكامل الاقتصادي مع دول الواجهة الأطلسية وكذلك استقطاب استثمارات جديدة وغيرها من التدابير.

شكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الموالية في نفس الموضوع لممثل الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في حدود دقيقتين.

تفضلوا السي لحسن.

المستشار السيد لحسن حداد:

السيد الوزير،

قطاع السيارات هو (success story)، فخر بالنسبة لينا كمغاربة.

ما وقع بالنسبة لإيطاليا مسألة عابرة لأنه العلم ديال إيطاليا كان على ذيك الشحنة، وما تنظنش بأن إيطاليا عندها سياسة حمائية، ولكن هذا ما تيعنيش بأن النزعة الحمائية كاينة فالعالم، واحنا خصنا لابد أننا ننفتحو على العالم ما خصناش نمشيو فواحد النزعة حمائية، ولكن نحميو المنتوج الوطني،

كاين إجراءات اللي هي غير جمركية إلى غير ذلك.

كاين السياسة ديالنا ديال الاستبدال، كاين تشجيع الصناعة المغربية وكذلك (Morocco le made in)، ولكن راه خصنا نعرفو بأنه كلما تقدمنا وكل ما نجحنا على المستوى الدولي كل ما غتكون هاذ المضايقات، وذاك الشي اللي جرى حول اتفاقية أكادير والسيارة مع مصر ومع الإخوان المصريين واللي حليناها هاذي قبل سنوات راه تيعطينا هاذ الفكرة هاذي، ولكن خصنا نجهزو أنفسنا باش نكونو متنافسين إيلا بغينا أننا نتجاوزو بحال هاذ الأمور هاذي، وأنا تنظن أنه كاين ثلاثة أمور السيد الوزير فالتنافسية اللي خصنا نمشيو فيها.

أول هاذ المسائل هاذي، وهو أنه على مستوى المواد الأولية وتحويل المواد الأولية باش تولي أجزاء ديال السيارات وأمور أخرى مازال خصنا نمشيو فيها ونديرو أفران هاذي غير مربحة، وخصنا لابد أننا نمشيو فيها باش يمكن لينا أننا نوصلو لواحد (le taux d'intégration) اللي تيفوت 80 و90% هاذي المسألة الأولى.

المسألة الأخرى أنه الدول المنافسة في قطاع السيارات كتمشي مثلا لدعم (l'outil industriel)، كذلك خصنا نمشيو فيه، لأن هذاك هو الجزء الكبير بالنسبة للاستثمارات فهاذ الميدان خصنا نمشيو فيه.

والمسألة الثالثة اللي هي مهمة كذلك، ويجب أن ندعمها باش يمكن لينا كذلك أنه نعطيو تنافسية أكثر لقطاع السيارات وقطاعات أخرى، هو هاذ المسألة ديال أنه استعمال الطاقات المتجددة، تنعرفو بأن الشريك الأوربي غيدير (le CBAM) وهذاك (le CBAM) لأنه غادي يعطينا واحد الأقلية ديال التنافسية إيلا ماكانش المصدر ديالنا هو الطاقات المتجددة ندفعو بأن المقاولات ديالنا وخصوصا المقاولات التي تعمل في قطاع الصناعة وفي القطاع ديال السيارات باش يمكن لها تستعمل الطاقات المتجددة.

هاذو ثلاثة ديال الأمور اللي يمكن ليها تعطينا أكثر تنافسية باش نكونو على المستوى الدولي، عندنا تنافسية وماشي حمائية فهاذ الإطار.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للحكومة في حدود ست دقائق.

تفضلوا السيد الوزير للمنصة.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيد الرئيس.

وشكرا السادة المستشارون المحترمون على هاذ الأسئلة وهاذ الموضوع اللي هو موضوع عام.

وكما جا فالتدخلات ديالكم، حيت وصلنا لهاذ المرحلة، وحيت وصلنا لهاذ التنافسية، اليوم عدد ديال الدول ولاو كيشوفو المنصة المغربية، إما كمنصة اللي هي تكاملية مع الاقتصاد ديالهم ومع المنصة الصناعية ديالهم، وبعض الدول كيشوفو المنصة المغربية كمنصة منافسة وكيشفوها بطريقة غالطة، هاذ الشي كان وقع لينا في تصريحات ديال حكومة فرنسية هاذي سنين اللي كانو كيقولو غير معقول أن هاذ السيارة كتصاوب فتركيا وهاذ السيارة كتصاوب فالمغرب اللي هي سيارة فرنسية، وبعد الإقناع فهمو بأن التنافسية ديال صناعة السيارات ديالهم هي فالمغرب وبأن الصناعة المغربية كتقوي التنافسية ديال العلامة ديالهم.

واليوم، كاينة قناعة شاملة بعد الحوار ديال سنتين أو 3 سنوات أو 4 سنوات مع هاذ المسؤولين اللي فهمو أن المغرب، أن الشراكة مع المغرب كتدير 1+1 هي 3، ماشي هي واحد النصف، وما كتنقصش لهم من القوة ديالهم، بل كتقويهم.

اليوم، بعض الدول الأخرى اللي دخلت في نوع من الحوار اللي شافو بأن كاين إدماج بين هاذ الشركة الفرنسية اللي كانت (Peugeot) مع (Fiat) اللي دارو (Stellantis)، وبدات تنتج هاذ العلامة الإيطالية، كاين نوع من التخوف من أن المنتوج اللي كان كيتنتج في إيطاليا غيولي يتنتج بصفة كاملة في المغرب.

بالعكس، المغرب غيقوي هاذ العلامة كما قوى العلامات كلها اللي دارت الثقة في المغرب واعطاوهم حجم، اعطاهم تنافسية، اعطاهم جودة، واعطاهم إقبال كبير والنسبة ديالهم في الأسواق ديالهم العالمية كبرات.

المغرب قيمة مضافة بالنسبة لهذه العلامات، قيمة مضافة بالنسبة لهاذ البلدان، مازال كنحاولو نوصلو لهم هاذ الرسالة، غادي تطلب شوية الوقت، حيث ياله بدينا في هاذ التعامل مع هاذ الشريك في قطاع السيارات وغنشتغلو على هاذ التوجه.

بالنسبة للسياق العام، كنعرفو بأن عدد ديال الدول اليوم دخلو حتى هوما في سياسة سيادية، حتى هوما عندهم توجه سيادي بالنسبة للصناعة، هاذ الشي جا من بعد "كوفيد" وشافو بأنهم حتى هوما خصهم يسترجعو عدد ديال الصناعات اللي كانو خلاوها تمشي لبلدان أخرى، وكيحاولو يسترجعو أكثر ما يمكن من هاذ الصناعات، ولكن كاين بعض الصناعات ما يمكنش لهم يسترجعوها اللي كانو في آسيا اللي المغرب اليوم عندو إمكانية باش يوفر لهم هاذ المنتوج بالقرب من الأسواق ديالهم، في المتناول ديال القدرة الشرائية ديال المواطنين ديالهم.

وهاذ الشي اللي كنقول لهم يمكن يسترجعو بعض الصناعات، ولكن الصناعات كلها راه ما يقدوش عليها، المواطنين ديالكم وما غتقدوش تنافسو هاذ المنتوجات اللي كيجيو من بلدان أخرى.

نديرو تكامل بيناتنا احنا نتجو ونتقواو انتوما تحافظو على العلامات ديالكم، انتوما تكون عندكم نسبة ديال الإنتاج ونسبة ديال الابتكار وتكون عندنا النسبة ديالنا حتى احنا ديال الإنتاج وديال الابتكار، وفي هاذ الحقل

الجهوي بين أوربا مثلا والمغرب يكون عندنا تكامل اللي غيقوينا بـ 2 واللي غيعطينا الإمكانية بـ 2، انتوما باش تحافظو على العلامات الصناعية ديالكم، تحافظو على التنافسية ديالكم، تحافظو على النسبة ديال السوق ديالكم في العالم، والمغرب يقوي القدرات ديالو في خلق مناصب الشغل ويخلق السيادة ديالو الذاتية الصناعية باش يتمكن حتى هو من توفير مناصب الشغل اللي خصنا نوفروها للشباب ديالنا واللي هي أم المعارك بالنسبة لنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

ونشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

بهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.